164

دراسات استراتيجية

عمار محمد سلو العبادي

محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية

للمملكة العربية السعودية

محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية

للمملكة العربية السعودية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية

عمار محمد سلو العبادي

العدد 164

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-1203

النسخة العـــادية: ISBN 978-9948-14-440-3

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-441-0

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

تنطلق السياسة النفطية السعودية من موقع المملكة العربية السعودية في السوق النفطية بوصفها تمتلك أكبر احتياطي نفطي مثبت في العالم؛ إذ تشكل نسبة هذا الاحتياطي نحو خمس الاحتياطي العالمي. كما أن ثمة دوراً مهماً للنفط وإيراداته في الاقتصاد الوطني السعودي، حيث يشكل قطاع النفط أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل إيراداته نحو ثلثي الإيرادات العامة، فضلاً عن قدرات المملكة الاحتياطية والإنتاجية في مجال الغاز الطبيعي وتصنيع النفط.

لذلك تهدف السياسة النفطية السعودية إلى تحقيق الاستقرار في الإيرادات من النفط بما يخدم أهداف تنمية الاقتصاد الوطني السعودي وتنويعه والمحافظة على حصة النفط في استهلاك الطاقة واستمرار النمو في الطلب عليه، كما تسعى إلى استقرار السوق النفطية بما يخدم البلدان المنتجة والمستهلكة ونمو الصناعة النفطية مع عدم الإضرار بنمو الاقتصاد العالمي.

لقد أصبح واضحاً بأن الأسعار المنخفضة للغاية تؤثر في إيرادات البلدان المنتجة وإمكانات نموها، وتؤثر كذلك في الاستثمار في مراحل الصناعة النفطية مما يؤثر في سلامة الإمدادات النفطية وأمنها. كما أن الأسعار المرتفعة للغاية تؤثر في اقتصاديات البلدان النامية المستهلكة للنفط وتؤثر أيضاً في نمو الطلب العالمي على النفط، لذلك فإن التغيرات الحادة في

الأسعار لا تخدم البلدان المنتجة أو المستهلكة أو الاقتصاد العالمي، مما يستدعي ذلك تكاتف الجهود في السوق النفطية. ولقد عملت المملكة على تنسيق جهود البلدان المنتجة وفتحت قنوات الحوار مع البلدان المستهلكة لتحقيق ذلك الاستقرار.

أصبح من الواضح كذلك أن اهتمام البلدان المستهلكة بموضوع أمن الإمدادات النفطية (العرض)، أي استمرارها بدون انقطاع يقابله اهتمام البلدان المنتجة بموضوع أمن الطلب، أي استمرار نمو الطلب عليه من دون قيود. لقد عملت المملكة بوصفها عجلة التوازن في السوق النفطية، وذلك من خلال طمأنة البلدان المستهلكة باستمرار الإمدادات عن طريق التدخل لتعويض أي انقطاع طارئ في هذه الإمدادات، وقامت من أجل ذلك ببناء طاقة إنتاجية عالية تقدر بنحو أربعة ملايين برميل يومياً غير مستغلة لغرض مقابلة ذلك الاحتمال.

إن تعدد نمذجة دور السعودية في الصناعة النفطية وتبادل أدوارها المشاركة والمتممة، يبقي الباب مفتوحاً أمام تعددية واضحة في مرجعيات السعودية في تحديد مديات الإنتاج والأسعار، ومن ثم فإنها ستثير التساؤل الآتي: هل ستؤمن هذه التعددية نوعاً من الاتساق بين النظرية والسلوك الفعلي؟

يهدف البحث إلى بيان وجود الاتساق من عدمه بين سلوك المملكة العربية السعودية الإنتاجي والنظرية الاقتصادية، ودور المملكة في تحديد

السعر النفطي في منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، ومن ثم السوق العالمية للنفط الخام، مما يتطلب هيكلة أدوار ومرجعية الدور السعودي في تلك السوق.

يفترض البحث أن سياسة السعودية الإنتاجية والسعرية للنفط ذات تأثير عالٍ بالسوق النفطية في حدود منظمة أوبك، مع أرجحية تبادل الأدوار السعودية ضمن أوبك وفق متطلبات اقتصادية وغير اقتصادية. ويتعامد في أسلوب هذا البحث التحليل الاقتصادي النظري مكتملاً بالعمل التجريبي المستند إلى أدوات القياس الاقتصادي وصولاً إلى إثبات فرضية البحث من عدم إثباتها. ويقتصر النطاق الزمني للبحث على مدة زمنية بعينها، إذ يبدأ مع بداية سبعينات القرن الماضي وحتى عام 2010.

مقومات السياسة النفطية السعودية وركائزها

أولاً: الجوانب الاستراتيجية للطاقة

يمكن تعريف السياسة بأنها خطة عمل متبناة أو مفروضة من جهة فرد أو حكومة أو حزب أو شركة، ولهذا السبب فإن سياسة الطاقة هي خطة عمل فيما يخص استخدام مصادر الطاقة المقيسة بوحدات "الجول". وعادة، فإنه بالإمكان تطوير خطة العمل هذه من الدولة لتحقيق أفضل استخدام ممكن للطاقة من وجهة النظر العامة.[1]

إن سياسات البلدان فيما يخص الطاقة لا تتغير بمرور الزمن تبعاً لندرة موارد الطاقة فحسب، بل تبعاً للعلاقة بين الطاقة والاقتصاد والبيئة كذلك، فهذه العلاقة تتصفت بسمات مختلفة؛ منها:[2]

1. التحول نحو استخدام النفط بوصفه أرخص وأكثر تنوعاً.

2. التغير المستمر في أنماط استهلاك النفط عبر الأقاليم والقطاعات والمنتجات، ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين تحول مصدر نمو الطلب العالمي على النفط من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. كما حصل تحول على نطاق الاستخدام القطاعي كذلك، إذ تحول استخدام النفط من قطاعي الصناعة والكهرباء إلى قطاع النقل.

كما شهدت صناعة النفط العالمية تغيرات كبيرة خلال العقود الماضية، كان معظمها منبعه من داخل الصناعة النفطية نفسها، إذ توصلت هذه الصناعة إلى طرائق لخفض تكاليف اكتشاف النفط وإنتاجه؛ وكنتيجة للتقنيات الحديثة مثل المسح السيزمي الثلاثي الأبعاد والحفر الأفقي والمحاكاة باستخدام الحاسبات الآلية، فإن إنتاج البرميل الواحد من النفط الخام لا يكلف إلا جزءاً بسيطاً من تكلفة إنتاجه السابقة.

لقد عمدت الصناعة النفطية إلى تطبيق أساليب جديدة لتمديد مدة استخدام حقول النفط ومواجهة التحديات الصعبة، وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة في جميع مراحل الأعمال بدءاً من التنقيب والإنتاج وانتهاء

بالتكرير والتسويق والتوزيع، فقد أدت عمليات الدمج بين الشركات إلى إعادة هيكلة الصناعة والمساهمة في رفع الكفاءة.

يلاحظ أن السوق النفطية كانت قد مرّت بتحولات عميقة، إذ ساعدت المنافسة وتحرير الإنتاج على جعل السوق أكثر شفافية، كما أدى دخول بيوتات المال في السوق واستخدام الدراسات والتنبؤات المستقبلية، فضلاً عن استخدام المبادلات في الأسواق المالية إلى زيادة العوامل المؤثرة في أسعار النفط ومشتقاته.

وفي العلاقة بين النمو الاقتصادي واستهلاك الطاقة، فقد حدثت تغيرات كثيرة وتحديداً بعد الصدمة النفطية الأولى، إذ انخفض معامل استهلاك الطاقة؛ وهو مقدار ما نحتاج إليه من طاقة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي، أو هو مقدار الطاقة المستهلكة لإنتاج وحدة واحدة من السلع والخدمات.

لقد كان هناك اهتمام كبير منذ مدة ليست بالقصيرة بموضوع تخفيض معامل استهلاك الطاقة، فعندما عرض بنيامين فرانكلين Benjamin Franklin اختراعه الجديد للبيع في عام 1744 وهو عبارة عن موقد للنار، فهو بذلك كان قد عمد إلى الحفاظ على مصادر الطاقة، فهذا الموقد يدخر الخشب ويعمل على زيادة الاستفادة من انطلاق النار (الطاقة)، لقد اعتقد فرانكلين أن استخداماً أكثر كفاءة لوقود النار(الخشب) له آثار ذات منافع اقتصادية واجتماعية واسعة.[3]

وعادة ما يصار إلى تصنيف البلدان بموجب معاملات الطاقة، فالبلدان الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في التقدم التقني، فإن أغلب الدراسات تجمع على أن معامل الطاقة فيها هو أقل من الواحد الصحيح، في حين يكون معامل الطاقة في بقية البلدان بين الواحد وأكثر.[4] يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة ومصادر الوقود، هذا فضلاً عن نجاح البلدان الصناعية في تطبيق سياسات ترشيد الطاقة في حين أن البلدان النامية، وبخاصة المنتجة للنفط منها، فإن معامل استهلاك الطاقة فيها يزيد على الواحد بكثير، لكون أسعار الطاقة والوقود فيها مدعومة من الدولة، وذلك بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير الصناعات الأساسية ومساعدة فئات المجتمع ذوي الدخل المحدود لتمكينهم من الحصول على الطاقة لسد احتياجاتهم منها وتشجيعهم للتحول نحو الطاقة التجارية.[5]

بعد الصدمة النفطية الأولى كانت الدعوات قائمة على ضرورة الاستثمار في بدائل النفط والغاز، وأن الخيارات محدودة فيما يخص مصادر الطاقة التجارية المتاحة التي تتضمن استخدام الفحم الحجري والطاقة النووية في توليد الكهرباء ضمن عقد قادم من السنوات، كما كان هناك ميل إلى عدم الاستثمار في حجر السجيل ورمال القار لكون الاستثمار فيهما غير جذاب وهو مصدر لإضاعة الأموال آنذاك، لكنه ضمن عشر إلى عشرين سنة قادمة بالإمكان تركيب النفط والغاز منهما، وكان القول السائد حينها: إنه في الجيل القادم يمكن أن يكون الاستثمار في الطاقة النووية بديلاً معقولاً لمصادر الطاقة التقليدية المتاحة من نفط وغاز.[6]

إن التحول نحو مصادر الطاقة البديلة ليس مستحيلاً، لكن سيتم عرقلته بالعديد من الصعوبات المختلفة وعدم اليقين، فبالرغم من توافر الفحم في العالم على نحو متفاوت فثمة عوائق اقتصادية وبيئية وتقنية تحول دون الاستخدام الكامل له. وفضلاً عن المشاكل المصاحبة لهذه العوائق، فإن هناك بلداناً عدة تستمر في اختيارها للحصول على الطاقة الكهربائية من الطاقة النووية. وتتوسع الآفاق لاستخدام الوقود الحيوي وبخاصة في المناطق الاستوائية، كما أنه بالإمكان الاستفادة من الطاقة الحرارية المتولدة من باطن الأرض التي يمكن استغلالها اقتصادياً. لكن عندما تكون وجهة النظر للبلد شاملة، فإن التحول من الاقتصاد الذي يعتمد على النفط سيكون صعباً وسيتطلب قدراً كبيراً من التحليل والاستكشاف والبحث والتطوير.[7]

يلاحظ تزايد الاهتمام بقضية بدائل النفط الخام، وبخاصة بعد رفع أسعار النفط الخام من جانب أوبك عام 1973 والذي أطلق عليه كتّاب الغرب تسمية ثورة الأسعار، وهي المرة الأولى التي تقوم بها أوبك بتسعير النفط من جانبها، وبمعدل 70٪ على السعر المعلن للنفط الخفيف (34^0API). وعلى هذا الأساس ولاعتبارات أخرى توجهت بلدان العالم وبخاصة التي تشكل نسبة كبيرة من الاستهلاك العالمي للطاقة إلى إثارة مسألة البدائل وإمكانية التخلص من هيمنة منتجي النفط الخام.[8]

لقد عمدت بلدان صناعية عدة، ومنها اليابان، بعد الصدمة النفطية الأولى إلى اتخاذ إجراءات معينة من شأنها تنويع استهلاكها من مصادر الطاقة

وذلك بالتحول من استهلاك النفط إلى مصادر الطاقة البديلة، فمنذ عام 1973 سعت سياسة الطاقة اليابانية إلى التحول عن النفط نحو مصادر الطاقة البديلة. لقد كانت هذه السياسة على توافق مع السوق، فقد كانت تسعى لتغيير شروط سوق النفط الدولية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على عملية التنويع، وذلك من خلال قيام وزارة الصناعة والتجارة الدولية اليابانية باتخاذ إجراءات عدة لعل أهمها إنشاء ترتيبات الموازنة والضريبة اللازمة لتخصيص موارد أكثر لتطوير تقنيات بدائل الطاقة، وبذلك تكون اليابان قد سعت إلى خلق مناخ سياسي واقتصادي للتحول على المدى الطويل نحو مصادر الطاقة البديلة.[9]

إن تخوف البلدان الصناعية في العقود الأخيرة من القرن العشرين مرده إلى أسباب أمنية (مثل مفاعل تشرنوبل في أوكرانيا)، أكثر منها اقتصادية، ولهذا عملت السعودية جاهدة في سياستها النفطية إلى الإبقاء على استهلاك النفط كمصدر للطاقة، وبأسعار معتدلة للجميع من دون التحول إلى مصادر بديلة. ذلك أن السعر المرتفع للنفط الخام سيشجع المنتجين الآخرين من ذوي التكاليف المرتفعة بالدخول إلى السوق النفطية، كما سيعمل السعر المرتفع لبرميل النفط الخام على تطوير تقنيات بدائل النفط من الطاقة المتجددة وغير المتجددة، لأنه سيعطي منتجي البدائل حافزاً لتطوير إنتاجهم لكون سعر النفط أعلى من متوسط تكاليف الإنتاج الكلية.

ويبين الجدول (1) انخفاض نسبة استهلاك النفط إلى إجمالي مصادر الطاقة، إذ كانت تقدر بنحو 46.13٪ في عام 1974 وظلت تنخفض حتى

بلغت أدناها عام 2010 بنحو 34.01٪. كما لوحظ استمرار إضافة بدائل النفط إلى قائمة الاستهلاك العالمي من الطاقة، فقد حدث تحول تدريجي عن النفط نحو مصادر بديلة (متجددة وغير متجددة) كالغاز الطبيعي والفحم الحجري والطاقة النووية والطاقة الكهربائية المولدة من مساقط المياه. ويتضح ذلك جلياً بانخفاض نسبة استهلاك النفط إلى مصادر الطاقة البديلة، حيث استمرت نسبة استهلاك النفط إلى تلك المصادر بالتناقص حتى بلغت أدناها 51.54٪ في عام 2010، بعد أن كانت تقدر بنحو 85.63٪ في عام 1974.

الجدول (1)

الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة المختلفة (مليون طن مكافئ)

الأعوام	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم الحجري	الطاقة النووية	الطاقة الكهرمائية	النفط/ إجمالي مصادر الطاقة (٪)	النفط/ مصادر الطاقة البديلة (٪)
1974	2743.4	1101.8	1691.2	62.6	348.6	46.13	85.63
1975	2712.2	1089.7	1709.1	87.1	358.2	45.53	83.60
1976	2893.2	1141.0	1786.7	106.4	362.7	46.00	85.17
1977	2977.7	1166.2	1830.1	132.0	375.4	45.94	84.99
1978	3075.9	1209.7	1863.0	149.5	402.6	45.90	84.86
1979	3125.3	1277.8	1975.7	153.0	412.4	45.01	81.83
1980	3001.5	1306.1	2006.4	169.4	420.2	43.48	76.92
1981	2905.7	1327.3	2002.9	198.1	428.3	42.34	73.44
1982	2818.8	1312.1	2004.1	216.6	466.0	41.35	70.49
1983	2714.2	1333.9	2101.0	233.6	424.9	39.87	66.31
1984	2766.4	1446.4	2179.6	281.0	441.9	38.88	63.61
1985	2734.0	1510.7	2185.5	333.6	450.2	37.90	61.03
1986	2846.7	1526.8	2191.2	358.5	458.5	38.56	62.77

63.56	38.86	466.8	391.7	2197.4	1581.0	2947.2	1987
63.17	38.71	480.3	424.9	2243.7	1660.2	3037.9	1988
62.74	38.55	479.3	437.7	2269.1	1735.3	3087.8	1989
63.32	38.77	491.7	450.2	2240.9	1768.4	3135.2	1990
63.17	38.71	503.0	472.6	2186.4	1800.2	3134.8	1991
63.88	38.98	504.1	476.5	2167.3	1803.3	3163.1	1992
62.59	38.49	533.2	492.0	2157.4	1828.4	3136.2	1993
62.35	38.40	539.5	504.0	2218.5	1876.7	3204	1994
61.43	38.05	568.7	526.1	2259.3	1938.2	3251.0	1995
60.96	37.87	577.8	545.0	2305.6	2033.9	3329.4	1996
62.24	38.36	586.0	541.3	2319.4	2024.5	3405.5	1997
62.93	38.63	594.0	550.5	2239.3	2059.7	3425.9	1998
64.83	39.33	602.9	571.3	2108.7	2106.7	3493.9	1999
63.86	38.97	614.0	584.5	2148.1	2194.5	3538.7	2000
63.13	38.70	589.8	600.9	2217.3	2219.0	3552.2	2001
60.61	37.74	601.0	611.0	2413.1	2282.4	3580.5	2002
59.13	37.16	604.1	598.2	2613.5	2343.2	3641.8	2003
58.34	36.84	634.4	624.3	2778.2	2420.4	3767.1	2004
57.63	36.56	658.2	626.9	2907.4	2508.1	3861.8	2005
55.97	35.88	683.8	634.9	3042.3	2596.3	3894.0	2006
54.93	35.45	695.8	622.5	3194.5	2658.8	3939.4	2007
53.02	34.65	717.5	619.7	3303.7	2768.0	3927.9	2008
53.31	34.77	740.3	610.5	3278.3	2653.1	3882.1	2009
51.54	34.01	775.6	626.2	3555.8	2858.1	4028.1	2010

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

BP Statistical Review of World Energy 1981, 1993, 2005, 2011.

أما عن إنتاج و استهلاك المنتجات المكررة في أقاليم معينة من العالم، فقد وجد أنه نتيجة للإجراءات التي اتخذتها البلدان الصناعية المستهلكة للنفط

عقب ارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973، انخفض استهلاك المشتقات النفطية في بلدان أمريكا الشمالية وأوربا الغربية قياساً إلى الاستهلاك العالمي لهذه المشتقات من 65.11٪ في عام 1972 إلى 48.23٪ في عام 2004، واستمر الحال على ما هو عليه حتى وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2009، إذ وصل إلى 43.28٪. بينما ازدادت نسبة الاستهلاك من هذه المشتقات قياساً إلى الاستهلاك العالمي منها في منطقة بلدان آسيا والهادي من 14.32٪ في عام 1972، حتى وصلت أقصاها في عام 2009، إذ وصلت هذه النسبة إلى 30.40٪؛ وجاء ذلك نتيجة للنمو الاقتصادي الذي حصل في كل من الهند والصين وما تبعه من زيادة في استهلاك هذه المشتقات.

لكن، بالرغم من انخفاض دور النفط في البلدان الصناعية فإن استخدامه في البلدان النامية مثل منطقة بلدان آسيا والهادي كان قد تزايد وبشكل ملحوظ؛ فمن نحو 7.297 ملايين برميل يومياً في عام 1972 تزايد استهلاك المشتقات النفطية إلى 21.797 مليون برميل يومياً في عام 2004، واستمرت الزيادة بالاستهلاك حتى وصلت أقصاها في عام 2009 بنحو 23.706 مليون برميل يومياً، بحسب بيانات الجدول (2). ولهذا، فإن من مصلحة البلدان المنتجة للنفط الاستفادة من مزايا السوق الآسيوية المستقبلية.

كما تشير بيانات هذا الجدول إلى وجود عجز مستمر في إنتاج المنتجات المكررة (الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك) تراوحت تارة بين الزيادة وتارة أخرى بين النقصان في المجاميع الدولية؛ ففي مجموعة أمريكا الشمالية وأوربا الغربية كان مستوى العجز في عام 1972 نحو 11.804 مليون برميل يومياً،

واستمر العجز ووصل إلى أقصاه في عام 1973 عندما قارب 12.333 مليون برميل. لكن بعد ذلك استمر العجز بالانخفاض حتى وصل إلى أدناه أي 75.1 ألف برميل يومياً في عام 2008، أما العجز في منطقة آسيا والهادي كان عند مستوى 274.8 ألف برميل يومياً في عام 1972، وبلغ العجز أقصاه في عام 2004 عندما قارب 3.263 ملايين برميل يومياً. لكن بعد ذلك استمر العجز بالانخفاض حتى وصل إلى أدناه في عام 2008 إذ وصل إلى 763.1 ألف برميل يومياً، ثم ارتفع العجز بعد ذلك بقليل في عام 2009. إن تحسن الطاقة التكريرية العالمية خلال العقد الماضي لا يعود فحسب إلى دور السعودية في بناء عدد من المصافي النفطية حول العالم، لقد كان دور السعودية مهماً في هذا المجال، ولكنه لم يكن أساسياً.

تطورت الطاقات الإنتاجية لبلدان الإنتاج النفطية في أوبك وخارج أوبك، وبذلك ازداد إنتاج هذه البلدان من النفط الخام، لكن هذه الزيادة كانت تخضع لظروف السوق فضلاً عن حاجة هذه البلدان للعوائد النقدية، أما إنتاج النفط الخام في السعودية فقد خضع لمعايير إضافية أخرى غير تلك التي سبق ذكرها سلفاً، منها ما لعبته المملكة من دور المنتج المرجح في أوبك Swing Producer في منتصف السبعينات حتى عام 1986. فلقد اقتضى هذا الدور أن تخفض المملكة من إنتاجها النفطي في أوقات كان الأعضاء الآخرون يزيدون من إنتاجهم النفطي، فضلاً عن أن تزيد المملكة من إنتاجها النفطي في أوقات كانت السوق النفطية العالمية بحاجة إلى ضخ المزيد من النفط الخام (كما حصل في عام 1979)، وذلك من أجل الإبقاء على الأسعار عند حدود معينة لا تؤثر في النمو الاقتصادي العالمي.

الجدول (2)

إنتاج واستهلاك المنتجات المكررة في أقاليم معينة من العالم

(ألف برميل يومياً)

الأعوام	إنتاج أوروبا الغربية وأمريكا من المنتجات المكررة	استهلاك أوروبا الغربية وأمريكا من المنتجات المكررة	العجز الأوروبي الغربي والأمريكي بين إنتاج واستهلاك المنتجات المكررة	النسبة المئوية لاستهلاك أوروبا الغربية وأمريكا/الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة	إنتاج آسيا والهادي من المنتجات المكررة	استهلاك آسيا والهادي من المنتجات المكررة	عجز آسيا والهادي بين إنتاج واستهلاك المنتجات المكررة	النسبة المئوية لاستهلاك آسيا والهادي/الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة
1972	21382.7	33186.8	11804.1	65.1130	7022.1	7296.9	274.8	14.3166
1973	22900.4	35233.3	12332.9	63.8483	8036.1	8345.2	309.1	15.1228
1974	23148.5	33694.5	10546.0	61.9176	7879.8	8471.8	592.0	15.5679
1975	23940.1	32368.3	8428.2	59.7411	7783.7	8347.7	564.0	15.4071
1976	25131.5	34505.6	9374.1	59.9062	8261.3	8879.7	618.4	15.4163
1977	26741.4	35355.7	8614.3	59.1400	8704.5	9496.1	791.6	15.8843
1978	27331.6	36278.9	8947.3	58.9197	9145.6	9579.8	434.2	15.5583
1979	27762.1	36330.3	8568.2	57.8886	9426.9	9931.5	504.6	15.8248
1980	27166.1	33860.6	6694.5	55.7607	9181	9737.4	556.4	16.0353
1981	26224.8	31901.6	5676.8	54.1990	8892.5	9440.1	547.6	16.0382
1982	26897.7	30384.9	3487.2	52.9559	8698.9	9258.6	559.7	16.1362
1983	26494.8	29853.5	3358.7	52.3200	8884.6	9400.7	516.1	16.4753
1984	27051.8	30361.7	3309.9	52.2803	8984.9	9715.7	730.8	16.7296
1985	26847.6	29966.8	3119.2	51.8554	8818	9778.2	960.2	16.9205
1986	28321.3	30889.4	2568.1	52.1948	9085.3	10105.5	1020.2	17.0756
1987	28461.0	31419.7	2958.7	51.8830	9276.3	10535.3	1259.0	17.3968
1988	29484.2	32285.7	2801.5	51.9055	9683.1	11254.3	1571.2	18.0935
1989	29729.4	32330.5	2601.1	51.0565	10387.6	11988.2	1600.6	18.9318
1990	30221.0	31894.0	1673.0	50.2745	11056.2	12617.3	1561.1	19.8887
1991	30348.1	31926.9	1578.8	50.1081	11758.2	13249.3	1491.1	20.7943
1992	30842.7	32385.0	1542.3	50.6308	12505.6	14020.6	1515.0	21.9198
1993	31452.4	32473.6	1021.2	50.6627	13344.7	14794.0	1449.3	23.0804

23.9801	1766.6	15586.1	13819.5	50.9204	1200.8	33096.2	31895.4	1994
24.8726	1871.5	16476.3	14604.8	50.2922	1240.0	33314.9	32074.9	1995
25.5614	1685.6	17226.5	15540.9	50.7505	1256.7	34202.1	32945.4	1996
26.1484	1796.9	18148.4	16351.5	49.8499	1037.4	34598.5	33561.1	1997
25.2539	1273.4	17580.2	16306.8	50.3828	892.2	35073.3	34181.1	1998
26.2381	1291.0	18547.7	17256.7	50.0999	1907.9	35415.6	33507.7	1999
26.9036	1362.0	19205.9	17843.9	49.6461	1303.1	35441.3	34138.2	2000
26.6788	1319.0	19260.8	17941.8	49.5279	1781.8	35756.8	33975.0	2001
27.4429	1761.1	19937.6	18176.5	49.0920	1458.3	35665.9	34207.6	2002
27.7008	2319.6	20493.5	18173.9	48.9822	1528.0	36237.8	34709.8	2003
28.3778	3263.4	21796.9	18533.5	48.2330	1789.9	37047.6	35257.7	2004
28.4687	2945.9	22070.7	19124.8	47.7675	2146.3	37032.4	34886.1	2005
29.0135	1374.3	22879.9	21505.6	46.7540	2058.3	36870.0	34811.7	2006
29.3949	987.6	23465.0	22477.4	45.8312	1773.6	36585.6	34812.0	2007
29.7618	763.1	23646.7	22883.6	44.4820	75.1	35342.4	35267.3	2008
30.4022	771.9	23705.9	22934	43.2841	147.8	33750.4	33602.6	2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: OPEC Annual Statistical Bulletin 2004, 2009

حددت أوبك خلال الفترة 1983-1985 حصصاً للإنتاج وسعراً مستهدفاً على حد سواء، وما كان السعر المستهدف ليتحقق لولا أن السعودية لعبت دوراً فريداً في أوبك وهو دور المنتج المرجح. لكن بعد آب/ أغسطس 1986 تم قطع الربط بين حصص الإنتاج والأسعار فعلياً بسبب المشاكل التي نجمت عن عدم التزام البلدان الأعضاء بحصصهم الإنتاجية. نموذجياً، فإن لكل حصص محددة معلنة من الإنتاج هناك سعراً متوقعاً لها ينبغي أن يترتب على ذلك، لكن السعوديين لم يعودوا لمحاولة فرض هذا السعر من خلال تعديل إنتاجهم بلعب دور المنتج المرجح.[10]

تشير بيانات الجدول (3) فيما يخص إنتاج النفط الخام في السعودية إلى زيادة الإنتاج من 4.769 ملايين برميل يومياً في عام 1971 لتصل إلى 10.007 ملايين برميل يومياً في عام 2010، كما حصل نمو في حصة السعودية إلى الإنتاج العالمي من النفط الخام وبلغت أوجها في عام 1981 كنتيجة لزيادة إنتاجها من النفط بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وما تبعها من انخفاض في حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام كنتيجة لانخفاض حجم إنتاج كل من العراق وإيران على أثر الحرب بينهما (1980-1988).

كما تبين بيانات الجدول (3) فيما يخص حصة إنتاج السعودية من النفط الخام إلى إنتاج أوبك التي شهدت تناوباً بين الزيادة والنقصان في حجم الإنتاج، تبعاً للأدوار التي لعبتها السعودية في المنظمة، والتي تخلت عنها بعد عام 1986 وبذلك شهدت السوق النفطية انهياراً في الأسعار. فعند عام

1971 كانت حصة السعودية من إنتاج أوبك تساوي 18.92٪ وقد شهدت ارتفاعاً حتى وصلت إلى أقصاها بنحو 44.21٪ من إنتاج أوبك في عام 1981. وبالرغم من زيادة السعودية لحجم إنتاجها النفطي بين الأعوام 2005–2010 الذي تجاوز حاجز العشرة ملايين برميل من النفط الخام يومياً في عام 2010، إلا أن حصتها من إنتاج أوبك لم تصل إلى نسبة 30٪ التي وصلتها المملكة في أعوام سابقة وبكميات إنتاجية أقل.

يرى البعض أن الأسعار المرتفعة للنفط أدت إلى انخفاض الطلب على نفط أوبك؛ الأمر الذي قاد المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تخفيض حجم إنتاجهم النفطي لدعم الأسعار السائدة في السوق. وبكلمات أخرى، فإن احتياجاتهم إلى العوائد النفطية المنخفضة نسبياً تجعلهم قادرين على امتصاص انخفاض الطلب على نفط أوبك في الأمد القصير، ومن ثم تؤدي هذه التخفيضات بالمقابل إلى المحافظة على مستوى الأسعار. لقد استمرت أوبك في هذه العملية منذ عام 1979حتى عام 1981 بالرغم من أنها خسرت 27٪ من الطلب على نفطها، ونتيجة لذلك استمر الانخفاض في الطلب على نفط أوبك إلى أبعد من ذلك في الفترة 1981–1983، لكن مع ذلك فإن هناك حدوداً لمدى إمكانية تخفيض هذه البلدان إنتاجها النفطي بسبب احتياجاتها للتنمية الاقتصادية.[11]

ظلت حصة إنتاج أوبك إلى الإنتاج العالمي من النفط الخام تشكل أكثر من النصف حتى عام 1977، وعلى أثر انخفاض حجم إنتاج أوبك مقابل

زيادة حجم الإنتاج من خارج أوبك انخفضت نسبة مساهمة إنتاج أوبـك إلى الإنتاج العالمي من النفط الخام حتـى وصـلت إلى أدناهـا؛ أي إلى 28.54٪ في عام 1985.

توقع كثير من المراقبين أن أوبك في وضـع جيـد لمواصـلة هيمنتهـا عـلى سوق النفط العالمية في القرن الحـادي والعـشرين، وأن نـصيبها مـن الـسوق سيرتفع من مستواه في عـام 2004 البـالغ 42٪ إلى 48٪ بحلـول عـام 2005، ومن ثم سيصل إلى 52٪ في عام 2010 وسيستمر في الزيـادة، وأسـباب ذلـك بسيطة وهي الزيادة المتوالية لإنتاجها بطريقة مستمرة. إن المعـروض النفطـي يمثل 85٪ من الطاقة التجارية في العالم عام 2004 ومن المتوقع أن يتـضاعف هذا الأمر بحلول عام 2015، لكن ليس هنـاك مـصداقية جيولوجيـة تتوقـع مضاعفة الإنتاج العالمي من النفط خلال المدة نفسها.[12]

لكن ذلك يبقى مجرد توقعـات تـتحطم أمـام الحقـائق التـي أوضـحتها البيانات الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم BP في حزيـران/ يونيـو 2011، التي بينت زيادة حصة أوبك من الإنتاج العـالمي عـلى أثـر الزيـادة في حجـم الطلب العالمي على النفط الخام في الأعـوام الأخـيرة، فقـد زاد حجـم إنتـاج أوبك وبلغ أقصاه في عام 2010 عندما وصل إلى 34.324 مليون برميل يومياً، لكنه لم يمثل سوى ما يعادل 41.81٪ فحسب من حجم الإنتاج العـالمي مـن النفط الخام، وليس كما ذكرت التوقعات أعلاه والتي توقعـت وصـول هـذه النسبة إلى 52٪.

الجدول (3)

إنتاج السعودية وأوبك والعالم من النفط الخام (ألف برميل يومياً)

الأعوام	إنتاج السعودية النفطي	إنتاج بلدان أوبك	إنتاج العالم من النفط	حصة السعودية إلى إنتاج أوبك من النفط (٪)	حصة السعودية إلى الإنتاج العالمي من النفط (٪)	حصة أوبك إلى الإنتاج العالمي من النفط (٪)
1971	4768.9	25208.0	48087.2	18.92	9.92	52.42
1972	6016.3	26891.1	50592.5	22.37	11.89	53.15
1973	7596.2	30629.5	55243.6	24.80	13.75	55.44
1974	8479.7	30350.7	55644.6	27.94	15.24	54.54
1975	7075.4	26771.1	52994.5	26.43	13.35	50.52
1976	8577.2	30327.1	57449.7	28.28	14.93	52.79
1977	9199.9	30848.1	59853.7	29.82	15.37	51.54
1978	8301.1	29394.8	60239.2	28.24	13.78	48.80
1979	9532.6	30511.3	62756.3	31.24	15.19	48.62
1980	9900.5	26501.5	59695.7	37.36	16.59	44.39
1981	9808.0	22183.2	55987.7	44.21	17.52	39.62
1982	6483.0	18734.4	53594.6	34.60	12.10	34.96
1983	4539.4	16615.6	52421.1	27.32	8.66	31.69
1984	4079.1	15933.7	53004.4	25.60	7.69	30.06
1985	3175.0	14921.0	52286.5	21.28	6.07	28.54
1986	4784.2	17660.2	55111.4	27.09	8.68	32.04
1987	3975.2	16741.5	54623.7	23.74	7.28	30.65
1988	5100.1	18841.4	56901.7	27.07	8.96	33.11
1989	5064.5	20406.3	57796.4	24.82	8.76	35.31

37.25	10.85	29.12	59116.4	22021.1	6412.5	1990
37.89	13.82	36.48	58725.3	22249.2	8117.8	1991
40.19	14.04	34.94	59331.9	23845.1	8331.7	1992
40.98	13.61	33.21	59133.0	24230.5	8047.7	1993
41.09	13.44	32.71	59883.5	24609.4	8049.0	1994
40.72	13.28	32.61	60412.9	24600.8	8023.4	1995
40.22	13.16	32.71	61583.0	24769.2	8102.3	1996
40.40	12.73	31.50	62953.7	25431.8	8011.7	1997
42.54	12.70	29.85	65209.7	27739.7	8280.2	1998
41.31	11.92	28.84	63483.0	26227.8	7564.7	1999
42.11	12.29	29.17	65879.7	27745.0	8094.5	2000
41.10	12.06	29.35	65392.2	26873.5	7888.9	2001
37.98	11.07	29.16	64046.4	24322.5	7093.1	2002
39.96	12.50	31.28	67283.2	26884.6	8410.3	2003
41.87	12.61	30.11	70578.2	29549.2	8897.0	2004
43.69	13.08	29.93	71523.0	31246.4	9353.3	2005
44.00	12.84	29.17	71734.9	31565.6	9207.9	2006
43.58	12.34	28.33	71422.7	31123.4	8816.0	2007
44.61	12.79	28.68	71901.7	32075.4	9198.0	2008
41.91	11.86	28.29	69025.9	28927.1	8184.0	2009
41.81	12.19	29.15	82095	34324.0	10007.0	2010

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

OPEC Annual Statistical Bulletin 2004, 2009; BP Statistical Review of World Energy 2011.

يشير وزير المالية السعودي الأسبق محمد أبو الخيل، إلى أن الفوضى التي سادت السوق النفطية في عام 1979 والمقولة التي تنص على ضرورة تحمل كل من شركات النفط العالمية والبلدان المستوردة للنفط مسؤولياتهم فيها يجب أن تنتهي، ويذهب أبعد من ذلك في قوله أنه ينبغي إدراك أن زيادة إنتاج النفط لتلبية التوسع غير المتحكم به للطلب المتزايد على النفط الخام سيكون سياسة غير واقعية بشكل كبير. ذلك أن أحد الأسباب الرئيسية التي تقيد إنتاج البلدان النفطية من النفط الخام هو ما ينبع من القيود التقنية، فهناك قيد القدرة على تحقيق المعدل الأمثل الفعال للإنتاج. وبغض النظر عن ذلك، فهناك حدٌّ أمثل بإمكان اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط أن تجري توسعات إضافية عنده، إذ لا ينبغي أن يسترشد هذا التوسع باعتبارات كفاءة وتوافر العناصر التكميلية اللازمة لنمو الإنتاج فحسب، بل ينبغي الاسترشاد بالعدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي. إذ لا توجد أية فرصة مناسبة للعمل في الخارج في أي وقت محدد يسوغ الاستثمار المتزايد النمو بسرعة في العوائد النفطية، وهكذا فإن الزيادة المستمرة وبسرعة في إنتاج النفط ستكون ضرباً من الحماقة لأنها ستضع عبئاً لا مسوغ له على الأجيال القادمة.[13]

بالعودة إلى عقد السبعينات من القرن الماضي وتحديداً بعد الصدمة النفطية الأولى، فإن الجو كان ملبداً بالكثير من غيوم التقديرات المتشائمة التي مفادها أن هناك حدوداً على النمو الاقتصادي وأن الموارد الطبيعية قد تمّ استنزافها بدرجة كبيرة، غير أن هذه التنبؤات لم يثبت صحتها حتى الآن. إذ ازداد الإنتاج العالمي للنفط من 52.421 مليون برميل يومياً في عام 1983 إلى

70.578 مليون برميل يومياً في عام 2004، كان للسعودية منها ما يقارب 8.9 ملايين برميل من الإنتاج العالمي، واستمر الحال على ما هو عليه حتى وصل حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام إلى 71.9017 مليون برميل يومياً في عام 2008 كان للسعودية فيه 9.189 ملايين برميل، كما يوضحه الجدول (3).

أما ما يخص الاحتياطيات النفطية، فإن العالم يمتلك اليوم احتياطيات نفطية مؤكدة أكثر من أية مرحلة زمنية مضت، ففي عام 1970 كانت المدة المقدرة لاستنزاف الاحتياطيات والمبنية على نسبة الإنتاج إلى الاحتياطيات تبلغ 33 عاماً، أي أنه يفترض أن ينفد ما لدى السعودية من نفط في عام 2003، وإن أقل مستوى بلغه ذلك التقدير كان 28.3 سنة في عام 1978. واستمرت تلك التوقعات في التحسن بالتدريج حتى عام 1985 عندما بلغت نحو 39 عاماً، أما اليوم فإن نسبة الإنتاج إلى الاحتياطيات في العالم تسمح ببقاء استخدام النفط لمدة تزيد على 46 عاماً وربما أكثر من ذلك.[14]

ومن النتائج الطبيعية المترتبة عن معدل الإنتاج إلى الاحتياطيات هو طاقة الإنتاج غير المستغلة في العالم التي تتمثل في كمية النفط التي يمكن استخراجها لو انقطعت الإمدادات المنتظمة أو شهد الطلب ارتفاعاً حاداً، إذ تعدّ السعة الاحتياطية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الإنتاجية النفطية السعودية.

ولكي ننظر إلى مسألة الاحتياطيات النفطية في سياقها الصحيح ، فإن العالم كان يمتلك نحو 570 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة في عام 1971، وأن تلك الاحتياطيات قد زادت لتصل إلى 1190 مليار برميل في عام

2004، علماً أن هناك احتياطيات غير مؤكدة تتجاوز ضعف الاحتياطيات المؤكدة. وفي الوقت نفسه، فإن العالم استهلك نحو 974.8 مليار برميل. إن هذا الواقع يوضح أن تلك التكهنات الكئيبة منذ 30 عاماً لم تكن في محلها بتاتاً، إذ امتلكت المملكة العربية السعودية في عام 2010 نحو 19.12٪ من الاحتياطي النفطي العالمي وذلك بالرغم من زيادة حجم احتياطياتها النفطية في العام نفسه الذي ترافق مع زيادة في حجم الاحتياطي العالمي، في حين انخفض حجم احتياطي أمريكا الشمالية من 46.511 مليار برميل في عام 1971 ليصل إلى أدنى مستوى لها بنحو 24.021 مليار برميل تقريباً في عام 2009، بحسب بيانات الجدول (4).

الجدول (4)

احتياطيات النفط الخام العالمية المثبتة (مليون برميل)

الأعوام	احتياطي السعودية النفطي	احتياطي أمريكا الشمالية	احتياطي أوربا الغربية	احتياطي آسيا ومنطقة الهادي	احتياطي أوبك	احتياطي العالم	احتياطيات السعودية/ الاحتياطيات العالمية٪
1971	139609	46511	7592	16848	430820	569827	24.50
1972	146000	46539	10521	16332	428492	579868	25.18
1973	143227	44724	17396	17065	420887	580496	24.67
1974	173150	43650	17711	22378	487439	654103	26.47
1975	170567	39782	19061	21334	448948	624577	27.31
1976	167428	37142	17854	19316	440415	612351	27.34
1977	164070	35486	18645	19655	438247	617508	26.57

27.16	621895	443794	20002	19003	33804	168940	1978
26.21	635275	435556	37715	23837	36610	166480	1979
25.61	656063	434614	37818	22761	39098	168030	1980
25.06	669804	438312	37342	22333	36850	167850	1981
23.72	697732	467371	37212	21340	35948	165484	1982
23.94	705287	475295	38722	21985	34168	168848	1983
23.16	741306	509998	39467	22579	34415	171710	1984
22.38	766214	535798	39532	22067	34176	171490	1985
19.48	871242	643016	42849	19822	32829	169744	1986
18.86	899125	674020	42616	17188	33169	169585	1987
25.81	987780	763999	39796	16626	32959	254989	1988
26.12	995683	768346	35146	16241	32401	260050	1989
26.21	993278	768859	35943	16934	31839	260342	1990
26.17	997021	774921	36850	17113	29974	260936	1991
26.07	1002075	778276	36659	17731	28838	261203	1992
26.05	1003418	780102	38028	17712	27993	261355	1993
25.89	1009354	783856	38010	19673	27356	261374	1994
25.66	1018867	791576	37966	21268	27245	261450	1995
25.28	1034291	809967	37789	18989	26856	261444	1996
25.15	1040092	813541	38907	19124	27477	261541	1997
25.00	1046094	818396	40009	18459	25911	261542	1998
24.71	1063258	827725	42361	18857	26469	262784	1999
24.18	1086648	851076	42681	19280	26901	262766	2000
23.39	1122930	859014	43235	19498	27101	262697	2001
22.70	1157610	895639	40448	18309	27167	262790	2002

2003	262730	26954	16923	40221	915457	1184823	22.17
2004	264310	26243	17174	40242	921161	1190338	22.20
2005	264211	26579	16952	40640	928453	1198953	22.04
2006	264251	26699	15369	40964	940204	1209545	21.85
2007	264209	25872	14913	40223	952048	1219351	21.67
2008	264063	26217	14805	40278	1027383	1295085	20.39
2009	264590	24021	13841	44433	1064288	1337200	19.79
2010	264500	30900	13850	44440	1068400	1383200	19.12

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

OPEC Annual Statistical Bulletin 2005, 2009; BP Statistical Review of World Energy 2011.

لكن البيانات الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم في حزيران/ يونيو 2011 أظهرت بعد ذلك زيادة في حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في أمريكا الشمالية، إذ ازداد حجم الاحتياطي فيها ليبلغ نحو 30.900 مليار برميل تقريباً. كما أظهرت البيانات كذلك ارتفاعاً في حجم إنتاج كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية إلى نحو 10.007 ملايين برميل يومياً في السعودية، مقابل 10.270 ملايين برميل نفط يومياً في روسيا.

يبين الجدول (5) تطور احتياطيات المملكة العربية السعودية من النفط الخام، نتيجة لإدخال تقنيات الاستكشاف والحفر والاستخلاص النفطي الحديثة في ميدان الاستكشافات التي اتبعتها المملكة؛ مثل الحفر المائل والحفر الأفقي وتقنية الآبار الذكية التي عملت جميعاً باتجاه زيادة حجم الإضافات إلى قاعدة المورد الهيدروكربوني الناضب.

لم يكن لعامل الارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط، ومن ثم ما يقود إليه من تذبذب في العوائد النفطية للمملكة أي دور في التأثير في جهود الاستكشافات النفطية الجديدة في السعودية نظراً لما تتطلبه من تمويل؛ بل على العكس وجد أن أغلب هذه الاكتشافات وما أضافته إلى الاحتياطيات النفطية للمملكة كانت في أوقات شهدت فيها الصناعة النفطية السعودية انخفاضاً في الأسعار العالمية للنفط الخام، وبخاصة في عام 1988.

كذلك تشير بيانات الجدول (5) إلى أن أدنى معدل إنتاج سنوي للنفط الخام أنتجته المملكة العربية السعودية في تلك المدة التي مارست فيها دور المنتج المرجح ضمن أوبك (1975-1986)، كان تحديداً في عام 1985 فقد بلغ حجم إنتاجها من النفط الخام 3175 ألف برميل يومياً، أما أقصى معدل إنتاج سنوي للنفط الخام أنتجته السعودية في هذه المدة فكان في عام 1980 حينما أنتجت السعودية نحو 9900.5 ألف برميل في اليوم، أما أقصى معدل إنتاج سنوي للنفط الخام أنتجته السعودية خلال المدة (1972-2010) فكان في عام 2010 حينما أنتجت السعودية نحو10007 ألف برميل في اليوم.

تظهر بيانات هذا الجدول أيضاً أن هناك زيادة في حجم إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في المملكة العربية السعودية مع مرور الزمن، جاء ذلك نتيجة للتطورات التي حصلت فيها ضمن هذا الميدان، كما كان هناك على الدوام اكتفاء ذاتي للاستهلاك من الكميات المنتجة محلياً، فضلاً عن وجود كميات إضافية أخرى معدة للتصدير.

الجدول (5)

إمكانيات المملكة العربية السعودية (احتياطي، إنتاج، استهلاك)

الأعوام	سعر الخام السعودي (دولار لكل برميل)	احتياطيات السعودية النفطية (مليون برميل)	إنتاج السعودية من النفط الخام (1000 برميل يومياً)	إنتاج السعودية من المشتقات النفطية (1000 برميل يومياً)	استهلاك السعودية من المشتقات النفطية (1000 برميل يومياً)
1972	2.30	146000	6016.3	599.2	54.8
1973	3.06	143227	7596.2	644.3	68.2
1974	10.78	173150	8479.7	648.2	87.7
1975	10.72	170567	7075.4	577.6	101.2
1976	11.51	167428	8577.2	697.0	137.8
1977	12.39	164070	9199.9	680.5	164.4
1978	12.70	168940	8301.1	720.4	225.1
1979	17.26	166480	9532.6	746.8	287.5
1980	28.67	168030	9900.5	736.9	407.2
1981	32.50	167850	9808.0	758.8	498.6
1982	31.78	165484	6483.0	804.8	546.6
1983	28.80	168848	4539.4	877.2	603.6
1984	28.06	171710	4079.1	917.6	651.8
1985	27.53	171490	3175.0	1115.6	632.1
1986	13.85	169744	4784.2	1333.5	621.3
1987	17.24	169585	3975.2	1386.8	632.0
1988	13.42	254989	5100.1	1442.3	685.9
1989	16.24	260050	5064.5	1335.2	667.5

655.0	1537.6	6412.5	260342	20.88	1990
646.3	1417.1	8117.8	260936	17.43	1991
729.4	1447.5	8331.7	261203	17.94	1992
767.5	1482.0	8047.7	261355	15.68	1993
792.4	1511.3	8049.0	261374	15.39	1994
751.2	1449.9	8023.4	261450	16.73	1995
807.4	1641.0	8102.3	261444	19.91	1996
814.5	1584.4	8011.7	261541	18.71	1997
865.8	1600.3	8280.2	261542	12.20	1998
908.4	1593.2	7564.7	262784	17.45	1999
937.0	1649.7	8094.5	262766	26.81	2000
982.0	1636.9	7888.9	262697	23.06	2001
1053.7	1596.9	7093.1	262790	24.32	2002
1140.5	1760.6	8410.3	262730	27.69	2003
1187.2	1912.6	8897.0	264310	34.53	2004
1227.4	1974.4	9353.3	264211	50.21	2005
1258.3	1960.1	9207.9	264251	61.10	2006
1345.3	1873.6	8816.0	264209	68.75	2007
1440.3	1970.9	9198.0	264063	95.16	2008
1405.3	1911.0	8184.0	264590	61.38	2009
1500	2100.0	10007.0	264500	77.45	2010

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

OPEC Annual Statistical Bulletin 2005, 2009; BP Statistical Review of World Energy 2011.

ثانياً: ركائز السياسة النفطية للمملكة العربية السعودية

برغم تطور الصناعة النفطية اليوم إذا ما قورنت مع بداياتها، فإن العالم لايزال يعتمد على وصول الإمدادات النفطية إليه بانتظام. ومع إدراك المملكة العربية السعودية هذه الحقيقة، فقد صاغت سياستها النفطية وفق ركائز خمس هي:[15]

الركيزة الأولى: الاحتياطي النفطي الضخم، إذ بلغ احتياطي المملكة من النفط الخام حجماً مقداره نحو 264.5 مليار برميل في عام 2010، أي ما يقارب 19.12٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي.

الركيزة الثانية: معدل الإنتاج اليومي المتميز، وفي هذا الجانب فإن المملكة تتصدر جميع المنتجين في العالم باستثناء روسيا الاتحادية التي بلغ إنتاجها اليومي نحو 10.270 ملايين برميل من النفط الخام في عام 2010، مقابل 10.007 ملايين برميل أنتجته السعودية من النفط الخام في العام نفسه.

الركيزة الثالثة: طاقة الإنتاج الاحتياطية الجاهزة، التي تمثل قدرة السعودية على أن تنتج بكفاءة عالية ومن دون أدنى تأخير كمية إضافية من النفط الخام تصل إلى مليونين وثلاثمئة ألف برميل في اليوم، فقد زادت السعودية من حجم إنتاجها النفطي في عام 2010 إلى 10.007 ملايين برميل يومياً بعد أن كان إنتاجها في عام 2009 نحو 8.184 ملايين برميل من النفط الخام.

الركيزة الرابعة: اهتمام المملكة باستقرار إمدادات النفط العالمية، والمحافظة على البيئة وعلى قوة الاقتصاد العالمي.

الركيزة الخامسة: اتبعت المملكة العربية السعودية سياسة تهدف إلى الحصول على التقنية وتطويرها لزيادة خبرتها في مجالات صناعة النفط والمحافظة على استقرار شركة أرامكو السعودية وتطوير أعمالها.

كان نتيجة ذلك أن تحققت فاعلية أكبر في إدارة أعمال هذه الصناعة الضخمة والشديدة التعقيد، كما أن هذه السياسة كانت عنصراً فاعلاً في استيعاب التغيرات التي رافقت السعي الحثيث لإنجاز تكامل الأعمال النفطية في البلاد، وبالرغم من أن لكل ركيزة من هذه الركائز أهميتها الخاصة، فإن الركائز الخمس هذه تشكل معاً أساساً راسخاً للتوجهات الدولية للمملكة.

إن السعودية تدير أعمالها النفطية على أسس تنافسية دولية، لذا فإنها تأخذ في الحسبان معطيات مهمة مثل اختلاف أنواع المصافي والتغيرات الموسمية التي تطرأ على الطلب والمتطلبات الخاصة للعملاء، كما أنها تستجيب وبمرونة للتغيرات التي تطرأ على السوق النفطية.

وبالرغم من مكاسب السوق الفورية القصيرة الأجل، التي تبدو جذابة لمقتنصي الفرص، فإنها لا تؤسس علاقات جيدة على المدى الطويل، لذا فإن السعودية ملتزمة في تعاملها مع زبائنها القدامى في أسواقها الغربية كما هي الحال مع زبائنها الجدد في مناطق أخرى من العالم مثل قارة آسيا.

وعلى هذا الأساس، فإن السياسة النفطية السعودية تقضي باستمرارية إيصال الزبون إلى ما يحتاج إليه من منتج معين يناسب أعمال المصفاة الخاصة به في

وقتٍ معين، وفي مرحلة لاحقة لم يقتصر التعاون بين السعودية وزبائنها على الإيفاء بمتطلباتهم من احتياجاتهم النفطية فحسب، بل تعدى الأمر إلى بناء مشاريع مشتركة معاً، مثال ذلك شركة موتيفا Motiva Enterprise في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أرامكو السعودية ما نسبته 32.5٪ من كامل أسهمها، وكذلك شركة سانغ يانغ أويل ريفايننغ Ssang Yang Oil Refining في كوريا الجنوبية التي تمتلك السعودية ما نسبته 35٪ من أسهمها.[16]

وفي اليابان تعد شوا شل Showa Shell إحدى أكبر شركات التكرير في اليابان؛ إذ تصل طاقتها التكريرية إلى 515 ألف برميل في اليوم من خلال ثلاث شركات تكرير تابعة لها، تملك أرامكو السعودية حصة استراتيجية تبلغ نسبتها 14.96٪ منها، إذ تورد ما لا يقل عن 300 ألف برميل في اليوم من النفط العربي الخام إلى اليابان، وبذلك تصبح الشركة أكبر موردي النفط الخام إلى اليابان إذا ما أُخذ في الحسبان استيراداتها الأخرى إلى اليابان.

أما في الصين فإنه لدى شركة أرامكو السعودية مشروعان مشتركان متكاملان في مقاطعة فوجيان في الصين، هما: فوجيان ريفايننغ آند بتروكميكل كومباني ليمتد Fujian Refining and Petrochemical Company Limited، وهو مشروع مشترك للتكرير والبتروكيماويات، وسينوبك سينمي (فوجيان) بتروليوم كومباني ليمتد Sinopec SenMei (Fujian) Petroleum Company Limited، وهو مشروع مشترك للتسويق، وسيعمل مشروع فوجيان ريفايننغ آند بتروكميكل كومباني ليمتد،

الواقع في غوانزو، على زيادة سعة معالجة الخام من 80000 إلى 240000 برميل من النفط العربي الخام في اليوم. كما سيوفر سعة تطويرية كبيرة في المنتجات، تشمل مرافق بتروكيماوية جديدة.[17]

ثالثاً: أولويات السياسة النفطية في المملكة العربية السعودية

من أولويات السياسة النفطية السعودية ضمن إطارها المحلي الاهتمام بالحاجات المحلية، فللقطاع النفطي السعودي دور ليس فقط في توفير مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، بل في تلبية احتياجات المستهلك العادي أيضاً، ولهذا ركزت الصناعة النفطية السعودية على عمليات تكرير النفط محلياً.

لقد قامت المملكة ببناء مصافٍ نفطية جديدة، كما قامت بتوسيع القديم منها وتحديثه، ذلك أنها تعد من بين أكبر البلدان المستهلكة للنفط والغاز من حيث حجم الاستهلاك الإجمالي ونسبة الاستهلاك الفردي، فالمملكة استهلكت نحو 1.5 مليون برميل يومياً من المشتقات النفطية في عام 2010، كما أنها تستهلك ما يساوي أقل من ذلك الحجم من الغاز الطبيعي.

ومن جانب العرض تسعى دائماً أولويات السياسة النفطية السعودية، وضمن الإطار الدولي لها، لإبقاء النفط المصدر الأول في إنتاج الطاقة عالمياً، ولهذا فقد مارست دور عجلة التوازن في أوبك لضمان استقرار أسعار النفط. إذ إن الأسعار المرتفعة للنفط ستؤدي إلى دخول منتجين ثانويين إلى السوق،

فضلاً عن قيام البلدان المستهلكة بزيادة جهودها وأبحاثها للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة تكون بديلة عن النفط.

أما من جانب الطلب فإن أولويات السياسة النفطية السعودية، وضمن إطارها الدولي، تركز على أهمية وجود سوق حرة للنفط دون تدخل أو تعارض مع قوى العرض والطلب، ولهذا السبب فإن المملكة دائماً توضح ذلك للعالم. فهي تعارض التمييز ضد النفط من قبل بعض البلدان المستهلكة والمتمثل في فرض ضرائب عالية على المنتجات النفطية تصل في بعض الأحيان إلى ما يقارب 80٪، كما أنها تقف ضد السياسات التي تقدم الإعانات المالية لبعض مصادر الطاقة دون غيرها كالفحم مثلاً، بينما تجعل النفط عرضة للضرائب الباهظة.[18]

وبهذا الصدد قال علي النعيمي، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، في نيسان/ إبريل 2001: يكمن هدفنا في المحافظة على اكتفاء السوق من الإمدادات والإبقاء على الأسعار في المعدل المطلوب وهو 25 دولاراً أمريكياً للبرميل فيما يخص سلة زيوت أوبك، وفي ظل التوقعات غير المواتية لاقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي هذا العام فضلاً عن تغير سلوك الصناعة، وبخاصة ما يتعلق بالمخزون، نرى أنه يتطلب منا توخي الحذر واليقظة المستمرة للمحافظة على استقرار السوق من أجل النمو المستمر لاقتصادات دولنا وسلامة الصناعة النفطية.[19]

لكن الإبقاء على الأسعار عند هذا المعدل لم يكن أمراً محتوماً لا رجعة عنه، فقد جددت السعودية تأكيدها أن السعر العادل للنفط يتراوح ما بين الـ

75 و 80 دولاراً للبرميل الواحد، معربة عن تقديرها لحرص منظمة البلدان المصدرة للنفط على عدم التأثير سلبياً في نمو الاقتصاد العالمي، وذلك في أثناء استعراض مجلس الوزراء نتائج الاجتماع الطارئ لوزراء النفط في أوبك الذي انعقد في فيينا في الأول من أيلول/ سبتمبر 2009 وإقرارهم إبقاء سقف الإنتاج دون تغيير. وقد أفاد وزير النفط السعودي عشية اجتماع أوبك بإن الاقتصاد العالمي انتعش بما يكفي لتحمُّل سعر للنفط بين 75 و80 دولاراً للبرميل.[20]

رابعاً: أبعاد السياسة النفطية للمملكة

إن بعدي السياسة النفطية السعودية، المحلي والدولي، يكمل أحدهما الآخر؛ فالبعد المحلي لهذه السياسة ومن البداية كان واضحاً في اتفاقية التنقيب عن النفط مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) Standard Oil of California, SOCAL عام 1931 الذي اشترط فيها قيام هذه الشركة بتوظيف وتدريب السعوديين.[21]

وقبل التملك الكامل لشركة أرامكو وضعت استراتيجيات وأهداف واضحة للسياسة النفطية السعودية، تمثلت في بناء صناعة نفطية قوية متكاملة تعتمد على خصخصة قطاع النفط بحيث تستطيع المنافسة دولياً وفق أفضل المعايير المهنية والتجارية.

أما البعد الدولي لهذه السياسة فقد أعقب عملية جعل شركة أرامكو شركة سعودية خالصة، إذ توسعت أعمال الشركة عالمياً لتعمل بوصفها شركة نفطية عالمية ذات منطق تجاري وبشكل مماثل لبقية الشركات العالمية المعروفة

في هذا المجال، وهذا بالطبع يعد من أكبر التحديات لـشركة كانـت تقتـصر أعمالها على الاستكشاف والإنتاج في منطقة محدودة هي منطقة الامتياز.

ومن خلال مساهمتها في بناء علاقات استراتيجية مع البلـدان والمنـاطق الرئيسية المستهلكة للنفط، وبهدف ضمان سوق ثابتة للنفط السعودي وتقليل اللجوء للبيع في السوق الفوريـة للـنفط، فـضلاً عـن الحـصول عـلى القيمـة المضافة مـن خـلال تكريـر الـنفط وتوزيـع المنتجـات فـإن المملكـة العربيـة السعودية سعت إلى إقامة مشاريع مشتركة في بلدان عدة:

ففي آب/ أغسطس 1991 اشترت أرامكو السعودية حصة قـدرها 35٪ في شركة سانغ يانغ أويل SsangYang Oil الكورية الجنوبية والمعروفة حالياً باسـم S-OilCorporation لتـصبح شريكـاً رئيـسياً فيهـا، وتقـوم الأخـيرة بتسويق المنتجات النفطية في كوريا الجنوبية، كـما تقـوم بتـصديرها إلى منطقـة الهادي. واستمر توسع أرامكو السعودية في الأسـواق الآسـيوية؛ إذ اشـترت 40٪ من أسهم شركة بترون Petron الفلبينية عـام 1994، التـي تعـدّ شركـة التكرير والتسويق الأولى في الفلبين وهي تفـي بـأكثر مـن ثلـث احتياجـات البلاد من المنتجات النفطية ولديها ما يزيد عن 1100 محطة توزيع وخـدمات. ولقد باعت أرامكو السعودية هذه الأسهم في فترة لاحقة.

وفي عام 2001 امتلكت شـركة التكرير السعودية نحو 50٪ مـن أسـهم شركة موتيفا الأمريكية Motiva Enterprise (وهـي شركـة تأسـست عـام 1998 من قبل السعودية وشل Shell وتكساكو TEXACO) بعد أن اشترت

حصة تكساكو فيها. وتقوم الأخيرة شركة موتيفا بتكرير وتسويق وتوزيع المنتجات النفطية من خلال شبكة من منافذ البيع بالجملة والتجزئة تعمل في خليج المكسيك والساحل الشرقي في الولايات المتحدة الأمريكية.[22]

إن سياسات المملكة النفطية بنيت على أساس التوازن بين مصالحها الاقتصادية في المديين القصير والطويل والتعاون مع البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط كافة، ولحرص المملكة الدائم على استقرار السوق النفطية فإن جهودها في التعاون والتنسيق لم تقتصر على البلدان الأعضاء المنتجين للنفط ضمن أوبك، بل تعدى ذلك إلى بلدان من خارج أوبك مثل المكسيك والنرويج وروسيا وغيرها من أجل أن تسهم هذه البلدان في استقرار السوق عندما تستدعي الحاجة لذلك. برز ذلك جلياً خاصة بعد انهيار الأسعار النفطية في عام 1998؛ إذ تطلب الوضع تضافر جهود البلدان المنتجة كافة للمحافظة على استقرار السوق والأسعار.

أما عن علاقات المملكة مع بلدان الاستهلاك النفطي فهي علاقات تعاونية متميزة، سواء أكان ذلك بشكل ثنائي عن طريق تبادل الزيارات والخبرات والمعلومات واللجان المشتركة أم عن طريق التعاون الجماعي بين البلدان المستهلكة والمصدرة للنفط. فالمملكة شاركت وبفاعلية في الدعوة للقاء الأول للبلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط الذي عقد في باريس عام 1991، كما ساهمت بشكل ملموس في اللقاءات الخمسة التي أعقبت ذلك.

وفي عام 2000 قامت المملكة بدعوة البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط لعقد اجتماعها السابع في مدينة الرياض، لقد كان مؤتمر الرياض هذا نقطة تحول في العلاقة بين البلدان المنتجة والمستهلكة ليس من ناحية إعادة تنظيم المؤتمر وتغيير مسماه إلى منتدى دولي للطاقة، بل في فكرة تأطير وتنظيم العلاقة بين بلدان الإنتاج والاستهلاك وبشكلٍ يضمن استمرارها ويجعلها ذات نتائج إيجابية تعود بالمنفعة على الجميع، والمتمثلة بمبادرة ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبدالله بن عبدالعزيز (الذي أصبح ملكاً للسعودية فيما بعد)، وهي فكرة إنشاء أمانة عامة لمنتدى الطاقة العالمي يكون مقرها مدينة الرياض.[23]

خامساً: البيئة وسياسات الطاقة الدولية

تختلف أنواع الوقود الهيدروكربوني من حيث ما تسببه من تلوث للبيئة، وفيما يتعلق بمخاطر التلوث فإن الغاز هو أنظف المحروقات يليه النفط ثم الفحم الحجري، لكنها جميعاً تشكل معضلات ثلاثاً لتلوث الجو المتمثلة بالتسخين الشامل، وتلوث هواء المدن الصناعية، وتحميض البيئة. إن إحراق الوقود الأحفوري يزيد تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو، كذلك تقوم الغازات الأخرى بدور مهم في تسخين سطح الأرض؛ إذ يُحبس الإشعاع الشمسي قرب سطح الأرض مما يؤدي إلى تسخين الكرة الأرضية وتسخين المناخ.

وما من بلد لديه القدرة الاقتصادية على التصدي للتغير المناخي بمفرده، ومهما يكن فقد أوصى بيان فيلاخ Villach بالنمسا بأن تقوم الحكومات

والأوساط العلمية بتشجيع استراتيجية رباعية في مواجهة التغير المناخي عبر المنظمة الدولية للأنواء الجوية المتمثلة في الآتي:[24]

1. تحسين رصد الظواهر التي أخذت طريقها للظهور وتقييمها.

لكن البيانات الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم في حزيران/ يونيو 2011 أظهرت بعد ذلك زيادة في حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في أمريكا الشمالية، إذ ازداد حجم الاحتياطي فيها ليبلغ نحو 30.900 مليار برميل تقريباً. كما أظهرت البيانات كذلك ارتفاعاً في حجم إنتاج كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية روسيا الاتحادية إلى نحو 10.007 ملايين برميل يومياً في السعودية، مقابل 10.270 ملايين برميل نفط يومياً في روسيا.

2. تطوير سياسات يتفق عليها دولياً لتقليل الغازات المسببة للتلوث.

3. اعتماد استراتيجيات لازمة لتقليل الأضرار إلى الحدود الدنيا، ومعالجة التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر.

إن أولويات سياسات الطاقة الدولية تتفاوت فيما بين البلدان وتتغير مع مرور الزمن؛ إذ إن الهدف منها صمم أساساً لإدارة العرض مع اعتماد محدود على النفط، إلا أن هذه السياسات لا تقتصر على تحقيق أهداف اقتصادية فحسب، وإنما تسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف بيئية.

وبالرغم من تغير بعض مؤشرات سياسات الطاقة الحديثة، فإن الاهتمام بشؤون البيئة يبقى ثابتاً في كثير من هذه السياسات، إذ كان لارتفاع أسعار

الطاقة وتنظيم العرض النفطي من قبل بلدان الإنتاج دور في كثير من الأوقات في اختراع أجهزة ومكائن تستخدم الطاقة بشكل كفء وأمثل قياساً بنظيراتها التي كانت مستخدمة في السابق، كما أن سياسات الطاقة الحديثة تأخذ بالجهود الحثيثة المبذولة لتقليل الاحتباس الحراري وتحديات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكاربون في الجو.[25]

وطبقاً للحكومة اليابانية، فإن أهداف سياستها للطاقة هي: تحقيق أمن الطاقة، وتحقيق نمو اقتصادي، وحماية البيئة. ويتم إنجاز هذه الأهداف بشكلٍ آني.[26] في حين أن سياسة الطاقة الهولندية تسعى لتحقيق مبادئ رئيسة هي: العمل على ادخار الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة، وتقليل انبعاث غازات ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأول أكسيد النتروجين.[27] وفي تقرير لمجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية لعام 2001 قال الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن: إن على أمريكا أن يكون لديها سياسة طاقة تخطط للمستقبل، ولكن عليها أن تقابل احتياجات اليوم، وأنا أؤمن بأنه بإمكاننا أن نطور مصادرنا الوطنية ونحمي بيئتنا.[28]

في هذا الصدد، فإن شركة أرامكو السعودية تقوم بتشغيل عدد من محطات مراقبة الهواء المتقدمة في جميع أنحاء المملكة، وذلك للتأكد من أن المرافق تستوفي مقاييس جودة الهواء الوطنية والمقاييس المعمول بها في الشركة. كما تعمل هذه المحطات على التحقق من أن هذه المقاييس قد تم استيفاؤها بالنسبة لحدود المواد الملوثة من مثل ثاني أكسيد الكبريت والجزيئات التي يمكن استنشاقها والأوزون وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون

وكبريتيد الهيدروجين والملوثات الأخرى، وتدعم بيانات الأرصاد الجوية التي يتم جمعها أعمال الشركة وتساعد على ضمان تخطيط المرافق الجديدة بشكل جيد.[29]

وتراعي أرامكو السعودية في جميع أعمالها ضوابط داخلية لحماية البيئة وتحقيق التطور من دون تأثير سلبي عليها، وإدراكاً منها بالمسؤولية المنوطة بها ونظراً لطبيعة الأعمال التي تقوم بها والتي قد يكون لها بعض الآثار السلبية في البيئة، فقد أصدرت شركة أرامكو في عام 1963 أول خطة بيئية اقتصرت على السيطرة على تلوث المياه الساحلية ومراقبة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي. وقد ورد في أحدث خطة في الشركة ما نصه: «ستعمل الشركة على التأكد من أن أعمالها لا تسبب مخاطر على البيئة أو الصحة العامة وستهتم اهتماماً كاملاً في أداء أعمالها بحماية الأرض والهواء والماء من التلوث، وستعمل الشركة كذلك على تطبيق أساليب لا تؤثر في البيئة للتخلص من النفايات والحد من تكاليف التخلص من هذه النفايات عن طريق تقليل مصادرها وإعادة استخدامها وتدويرها»، وترتكز الخطة البيئية لأرامكو السعودية على محاور رئيسة؛ هي:[30]

1. القيام بدراسات التقويم البيئي للمشاريع، وهذه الدراسات تكون مصاحبة لدراسات الجدوى الاقتصادية.

2. التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

3. الالتزام بتطبيق القوانين والمقاييس البيئية الصادرة من الدولة، وفي حال عدم توافر مثل هذه المقاييس، فإن الشركة ستعمل على الاسترشاد بالأنظمة والمقاييس العالمية.

4. نشر الوعي البيئي.

وكما هي الحال في بقية البلدان التي تولي أهمية للجانب البيئي في سياساتها الخاصة بالطاقة، فإن السعودية مهتمة للغاية بالشؤون البيئية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، فهي تعمل وبتنسيق مع دول الخليج العربية على تقليل تلوث مياه البحر وحماية الحياة الفطرية عن طريق منع حدوث انسكابات النفط.

لقد بذلت صناعة النفط السعودية الكثير من الجهود في تحمل مسؤوليتها في هذا الشأن، من حيث تخفيضها معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وإزالة عنصر الرصاص من منتجات النفط، كما قللت عدد وحجم حوادث انسكاب النفط فضلاً عن اكتشافها طرائق جديدة لتطبيق التقنية لما فيه خير البيئة.[31]

سادساً: السياسة النفطية السعودية برؤية موجزة

لقد أدت سياسة التأميم لشركات النفط الأجنبية في عدد من بلدان منظمة أوبك إلى سيطرة الحكومات على كامل ملكية الصناعة النفطية، ومن ثم تمكنت بعد ذلك من التحكم بالأسعار النفطية التي ارتفعت لاحقاً. إن

هذا الأمر جعل الشركات النفطية الأجنبية محرومة من الاستثمار في بعض مناطق أوبك المنخفضة التكلفة، ومن ثم قادها إلى البحث عن فرص استثمارية جديدة لكن في مناطق أخرى مرتفعة التكلفة.

إن تأثير نظام الأسعار المرتفعة لأوبك أدى إلى تحسين اقتصاد مناطق تكاليف الإنتاج المرتفعة هذه لدرجة أنه كان يعطي هوامش ربحية كافية لشركات النفط لمعادلة ضرر التكلفة لمثل هكذا استثمارات، وبذلك ازداد إنتاج النفط في بلدان الحافة التنافسية، فلقد ازداد إنتاج نفط بحر الشمال من مستويات إنتاجية بسيطة ليتجاوز مستوى 6 ملايين برميل يومياً.

إن دخول التكنولوجيا الحديثة في الصناعة النفطية أدى إلى انخفاض تكاليف الاستكشاف والاستخراج وإدامة المصدر النفطي وتطويره، ونتيجة لهذه التطورات ازداد المعروض النفطي من خارج أوبك ليتضرر نفط أوبك وبخاصة نفط الخليج العربي. وتبنت أوبك رسمياً نظام الحصص الإنتاجية منذ عام 1983، وهذا يعني سقفاً للإنتاج الكلي للنفط يحتسب وفقاً للاختلاف بين الطلب العالمي للنفط والعرض النفطي من خارج أوبك الذي ازداد نتيجة للأسعار المرتفعة. وهكذا، فإن نفطاً جديداً بدأ يحل محل نفط أوبك في السوق الدولية، الأمر الذي عجل هبوط حصة أوبك في هذه السوق.[32]

ولأن السياسة النفطية للسعودية تقوم على ركائز أساسية منها:

1. الإبقاء على حال الاستقرار في السوق النفطية.

2. معارضة الأسعار المرتفعة التي تعوق نمو الطلب أو تقود إلى ارتفاع سريع في إنتاج بلدان خارج أوبك.

3. الإبقاء على حصة السعودية المهيمنة في السوق الأمريكية.

فإن المملكة زادت من إنتاجها النفطي في عقد التسعينيات حتى وصل حد التخمة النفطية في عام 1998، إذ أنتجت المملكة حينها 12.70٪ من كامل الإنتاج العالمي للنفط، في حين كان إنتاج جميع الأعضاء في أوبك يشكل ما نسبته 42.54٪ من الإنتاج العالمي. وهكذا كان سعر الخام السعودي العربي الخفيف قد وصل إلى أدنى مستوى له، وهو 9.90 دولارات للبرميل في كانون الأول/ ديسمبر 1998.

إن سياسة السعودية النفطية كانت فعّالة في ردع الاستثمار في الاستكشاف والإنتاج في العديد من البلدان ذات التكاليف المرتفعة لاستخراج النفط، وبينما كان المنتجون من خارج أوبك يغلقون الآبار من أوكلاهوما إلى بلدان غرب إفريقيا، فإن أغلب منتجي النفط الرئيسيين كانوا يقللون من إنفاقهم على الاستكشاف والإنتاج بنسبة 25-30٪.[33]

وهكذا، فإن هذه الإجراءات أزالت 1.741 مليون برميل نفط من السوق يومياً في عام 1999، منها 230 ألف برميل من خارج أوبك. ونتيجة لتخفيضات الإنتاج الإجبارية والطوعية هذه، فإن الأسعار النفطية بدأت

بالارتفاع. إذ وصل سعر الخام العربي الخفيف إلى أقصاه عندما بلغ 30.6 دولاراً للبرميل في أيلول/ سبتمبر 2000 ثم عاد لينخفض مجدداً بعد أحداث سبتمبر 2001 ليصل إلى أدناه في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، إذ بلغ 17.82 دولاراً.

في عام 2004 ارتفع الإنتاج العالمي من النفط قياساً بالعام الذي سبقه بمقدار 3.4123 ملايين برميل يومياً، كان لبلدان أوبك حصة كبيرة في هذه الزيادة بمقدار 2.6931 مليون برميل يومياً، إذ أنتجت السعودية منها 0.4867 مليون برميل، وهكذا انخفض الفرق بين الاستهلاك العالمي للمشتقات النفطية والإنتاج العالمي من النفط ليصل إلى 7.3667 ملايين برميل في اليوم.

لقد ظهر واضحاً عدم قدرة بلدان خارج أوبك على زيادة إنتاجها النفطي إلا في حدود ضيقة إذا ما قورنت بإنتاج بلدان أوبك من النفط الخام، وهنا بإمكاننا أن نتلمس آثاراً لنتائج السياسة السعرية التي انتهجتها المملكة في إبقاء النفط بوصفه مصدراً أساسياً في الطلب على الطاقة، فضلاً عن تقليل الإنتاج النفطي في مناطق تكاليف الإنتاج المرتفعة خارج أوبك.

وهكذا لم تستطع بلدان خارج أوبك أن تزيد من حجم إنتاجها النفطي لمقابلة الطلب المتزايد على المشتقات النفطية إلا بمقدار 1.1452 مليون برميل يومياً مقابل 2.5621 مليون برميل يومياً لبلدان أوبك في عام 2003، أعقب ذلك زيادة ضعيفة في إنتاج المجموعة الأولى من النفط الخام بمقدار 0.7192

مليون برميل يومياً مقابل 2.6931 مليون برميل يومياً للمجموعة الثانية في عام 2004. ولذلك ارتفعت الأسعار النفطية لتتجاوز حاجز 34.06 دولاراً لبرميل النفط الخام العربي الخفيف الذي كان قد وصل إليه في كانون الثاني/ يناير 1982، فقد وصل السعر إلى 39 دولاراً للبرميل في تشرين الأول/ نوفمبر 2004، ثم تجاوز هذا السعر ووصل إلى 58.24 دولاراً للبرميل في آب/ أغسطس 2005.

يلاحظ بأن هذا التحليل يتطابق مع الجزء المتفائل الذي تبنته شركة أرامكو السعودية في دراسة جوليان ديرلي Julian Darley إذ يشير إلى أن إمكانية الإنتاج النفطي واستمراريته تعتمدان على الحجم الكبير من الاحتياطيات النفطية التي تمتلكه السعودية، ويتنافى مع الجزء المتشائم من هذه الدراسة والذي تبناه مات سيمونز Matt Simmons إذ جادل بعدم صحة البيانات حول حجم الاحتياطي النفطي المؤكد الذي تمتلكه السعودية، علماً أن سيمونز هو أول من تكلم عن نفط بحر الشمال (نفط الذروة) لكونه قد وصل إلى قمة إنتاجه وبدأ بالانخفاض فيما بعد.[34]

يعد النفط الخام في طبيعته كمادة وفي كيفية وجوده في الطبيعة مورداً ناضباً؛ والمعنى الاقتصادي لذلك هو تقييده بأمد زمني محدد. إن ذروة الإنتاج النفطي أو ما يعرف بقمة هوبرت هي النقطة التي يصل فيها الإنتاج النفطي إلى حده الأقصى، بعد ذلك يبدأ معدل الإنتاج بالانخفاض وقد توقع هوبرت (وهو جيولوجي أمريكي) في عام 1956 بأن إنتاج الولايات المتحدة

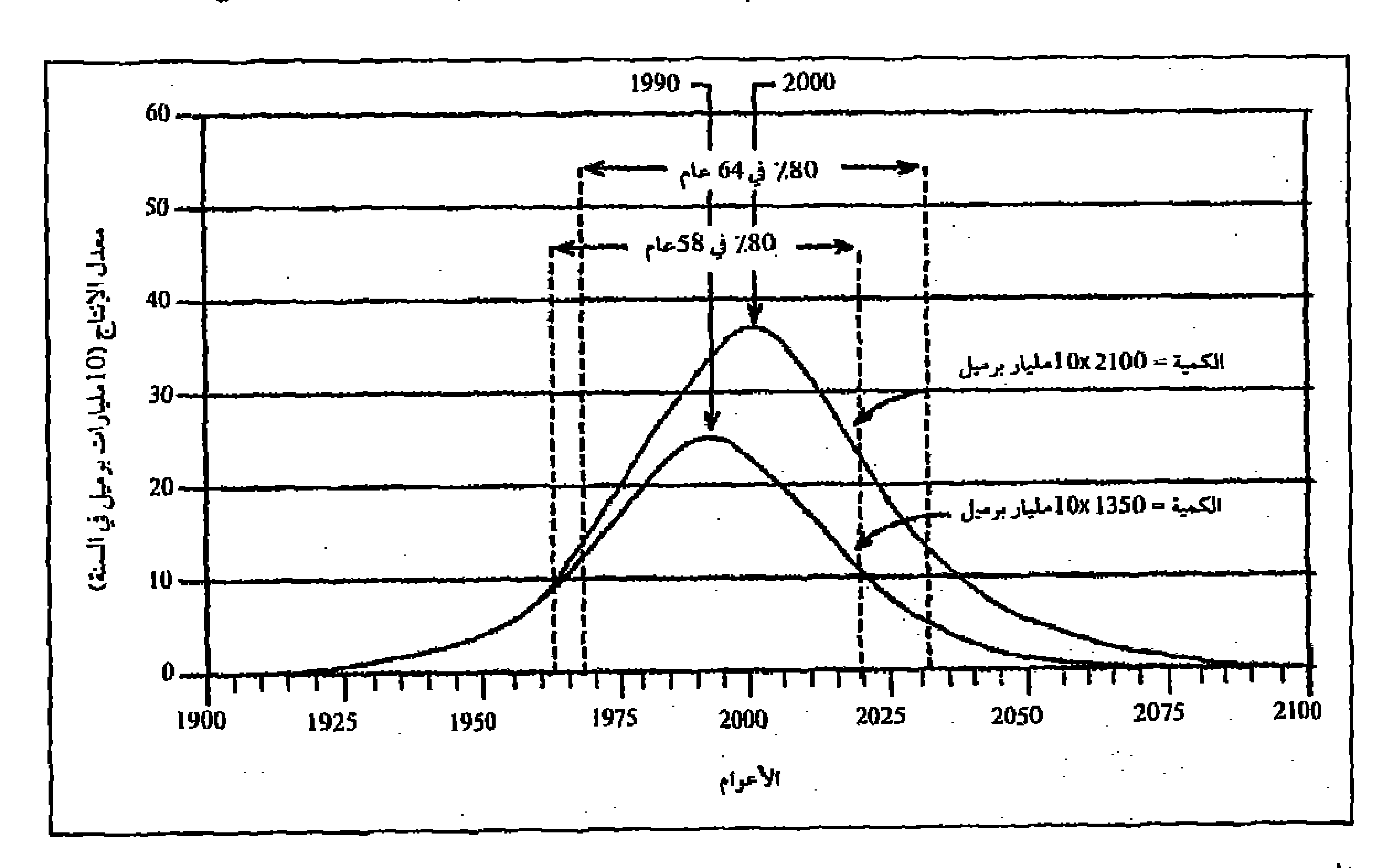
الأمريكية سيصل إلى ذروته بين عامي1965و1970 وسينخفض الإنتـاج، إلا أن نتيجة كتلك لم تلق تقبلاً كبيراً إلى أن أثبتـت الأحـداث نظريتـه، فبالفعـل عرف الإنتاج الأمريكي للنفط ذروته في عام 1971 وبعدها سـجل انخفاضـاً في الإنتاج،[35] إذ يقول هوبرت بـأن لكـل مـورد ناضـب منحـى هرميـاً يتبـع القواعد الآتية:[36]

1. يبدأ الإنتاج من الصفر.
2. يرتفع الإنتاج إلى أن يصل إلى الذروة، ولا يمكن تجاوزها وبذلك يكـون قد وصل إلى نصف الرصيد.
3. بعد وصول الإنتاج إلى الذروة يبدأ بالانخفاض إلى أن يصل إلى الصفر.

فمن خلال الشكل(1) الذي هو عبارة عن رسم بياني على شكل ناقوس يسجل فترات الاستفادة من الثروات النفطية المرتقبة بخط يؤشر أفقياً، يقابله خط عمودي يسجل الاحتياط النفطي الذي استغل ونفد. أما النقطة العليا في الرسم البياني التي تحدد شكل الناقوس فإنها تمثل ما يـسمى قمـة الاسـتغلال وتسمى قمة هوبرت، منها يبدأ المؤشر العمودي بالانحـدار ليـسجل مقـدار انخفاض في الاحتياطي النفطي الموجود حتـى يـصل إلى نفـاده مقارنـة بقلـة الاكتشافات البديلة. فيما مضى فقد توقع الخيار الأكثر تفاؤلاً أن ذروة الإنتاج ستحدث في عام 2000، كما تعرض مقيـاس قمـة هـوبرت خـلال الـسنوات الطويلة الماضية على يد المحللـين النفطيـين لتعـديلات متتاليـة، إذ زادوا مـن

ارتفاع قمته إلى أعلى إيذاناً بتزايد الاستهلاك النفطي، لكنهم بالمقابل زادوا اتساعه بالتمدد أفقياً مبشرين بالتمديد التدريجي للمدة الزمنية المرتقب خلالها توافر النفط الخام. وباختصار، إن رسم هوبرت يزداد ارتفاعاً واتساعاً في الوقت نفسه، فكلما تحرك خطه الأفقي ناحية اليمين دل ذلك إلى أن لحظة نفاد النفط ستأتي، ولكن بصورة متأخرة.

الشكل(1)
قمة هوبرت: دورات القيم المقدَّرة لقمة إنتاج النفط العالمي



المصدر: ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان عبدالله (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005)، ص146.

إن البلدان المنتجة المصدرة للنفط لا يمكنها الاستمرار في معدلات الزيادة التي قد تصل إلى أضعاف ما تنتجه حالياً خلال العقود القادمة، الأمر

الذي ينعكس على المخزون الاحتياطي الـذي بـدأت تظهـر آثـاره في معظـم حقول النفط الرئيـسية في العـالم وذلـك لعـدم حـدوث اكتـشافات جديـدة تتناسب مع حجم الطلب العالمي على النفط، مما يتطلب ضرورة البحث عـن بدائل للنفط على المدى الطويل. إن الكميات المتاحة حالياً للاستخراج مهمة بالنسبة لمواجهة حاجة العالم إلى النفط أو لتحديـد أسـعاره في الـسوق، ومـن الصعب التنبؤ باليوم الذي يصبح فيـه الـنفط المـستخرج غـير كـافٍ لتغطيـة حاجة السوق، لذلك فإن انخفاض الإنتاج سيؤدى إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم البحث عن مصادر طاقة بديلة.[37]

توصيف دوال السياسة الإنتاجية والسعرية السعودية وتقديرها

يتكون نظام الطاقة من مجموعة متكاملة من الأنشطة الفنية والاقتصادية تعمل ضـمن إطـار اجتماعـي معقـد. إن الطاقـة عنـصر حيـوي في الرفاهيـة الاجتماعيـة والاقتـصادية، ويجـب النظـر إليهـا بـشكل صريـح في صـياغة السياسات الإقليمية والوطنية والدولية. لقد أصبحت أهمية الطاقـة واضـحة في صنع السياسة، كما أن البحث والتحليل في ميدان تنبؤات الطاقة ونمذجـة أنظمتها قد نما بشكل سريع.

تـصاغ نـماذج نظـام الطاقـة باسـتخدام أسـاليب نظريـة وتحليليـة مـن تخصصات عـدة، بـما فيهـا الاقتـصاد والهندسـة وبحـوث العمليـات وعلـم الإدارة، كما يتم استخدام تقنيات الرياضيات التطبيقية وعلـم الإحـصاء. إن

تنفيذ هذه النماذج يتضمن استخدام برمجة رياضية (وبخاصة البرمجة الخطيـة) وطرائق القياس الاقتصادي والتحليل الإحصائي وتحليل الشبكات.[38]

استخدم الباحث في هذا التحليل طريقة القياس الاقتصادي التي تستند إلى تحليل النظرية الاقتصادية ضمن إطارها الجزئي، فضلاً عن بحوث سابقة استخدمت ضمن هذا الميدان، كما استخدم المنطق الاقتصادي في التحليل.

أولاً: توصيف نموذج السياسة الإنتاجية

في هذا النموذج تعدّ السياسة الإنتاجية (المعبر عنها بكميات النفط التي أنتجتها السعودية خلال هذه المدة المقيسة بوحـدة 1000 برميـل يوميـاً) هـي المتغير المعتمد (Y1) وهي دالة لعدد من المتغـيرات المـستقلة، مثـل احتيـاطي المملكة العربية السعودية من النفط (X1) الـذي يتناسـب طردياً مـع حجـم الإنتاج وفق المنطق الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السعودية كثيراً مـا خفضت إنتاجها النفطي التزاماً منهـا تجـاه بلـدان أوبـك لتجـاوز عـدد مـن الصعوبات في السوق النفطية، وذلك بالرغم من زيادة الاحتياطيات النفطيـة المؤكدة لديها.

أما المتغير الثاني في هذا النموذج فهو السعر النفطي (X2) الذي يتناسب طردياً مع حجم الإنتاج النفطي، هذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن العرض يزداد بزيادة السعر، ولقد اعتُمد سعر الخام الـسعودي العـربي الخفيف في هذا النموذج.

وأما المتغير الثالث فهو حجم الاستهلاك المحلي السعودي من النفط (X3)، الذي سيكون على علاقة طردية مع حجم الإنتاج بموجب النظرية الاقتصادية، نظراً للنمو الاقتصادي الحاصل في المملكة العربية السعودية نتيجة لتطور البنى الأساسية والتوسع المطرد في القاعدة الصناعية، الذي يمكن إدراكه من خلال زيادة إسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

وجاء الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية (X4) بوصفه متغيراً رابعاً في نموذج السياسة الإنتاجية النفطية للمملكة، وهو يتناسب تناسباً طردياً مع حجم الإنتاج، بحيث يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، لكن المنتج النفطي قد تكون له دوافع أخرى، سياسية أو مالية، في سياق إنتاجه للنفط.

إن حصة أوبك إلى الإنتاج العالمي من النفط (X5) هي المتغير المستقل الخامس في نموذجنا هذا، وهي على علاقة طردية مع حجم الإنتاج النفطي.

وأخيراً، فإن النشاط الاقتصادي العالمي (X6) المعبر عنه بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي لبلدان العالم، هو المتغير السادس والأخير في هذا النموذج الذي سيكون على علاقة طردية مع حجم الإنتاج السعودي من النفط الخام؛ إذ إن استمرار الزيادة في نمو الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى استمرار في الطلب على مصادر الطاقة ومنها النفط ومشتقاته.

إن التقدير ما لم يحتوِ على حد الاضطراب (Ui) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد.[39]

لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة كالآتي :

$$Y_1 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + U_i$$

ثانياً: توصيف نموذج السياسة السعرية

في هذا النموذج تم استخدام بيانات عن سعر الخام السعودي العربي الخفيف لتعبر عن السياسة السعرية التي تستخدمها المملكة العربية السعودية في تسعير منتجاتها النفطية والمشار إليها بالمتغير المعتمد (Y2) والذي هو دالة لعدد من المتغيرات المستقلة.

إن النظرية الاقتصادية تشير دائماً إلى أن سعر سلعة ما يتحدد وفقاً لتساوي الكمية المعروضة (QS) والكمية المطلوبة منها (QD) عند نقطة معينة، وفي مدة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

$$Y_2 = f(Q_S, Q_D)\text{.........} \qquad (1)$$

ومن هنا، فإن الكمية المعروضة هي مقدار ما ينتجه العالم من النفط الخام بملايين البراميل النفطية والمعبر عنها بالمتغير (X1) الذي سيكون على علاقة عكسية مع السعر، أما الكمية المطلوبة فهي مقدار ما يستهلكه العالم من المشتقات النفطية بملايين البراميل النفطية والمعبر عنها بالمتغير (X2) الذي سيكون على علاقة طردية مع المتغير المعتمد، هذا فضلاً عن مقدار الاستهلاك العالمي للطاقة من المصادر البديلة للنفط (X3) بملايين البراميل

المكافئة للنفط الذي سيكون على علاقة طردية مع السعر النفطي والمعبر عنه بسعر الخام السعودي العربي الخفيف، وبذلك فإن:

$$Y_2 = f(X_1, X_2, X_3)......(2)$$

ولأن البلدان المنتجة للنفط، في أغلب الأحيان، ذات اقتصادات أحادية الجانب، فإنها تسعى دائماً للحصول على العوائد النفطية التي تمثل الجانب الأكبر من ناتجها المحلي الإجمالي؛ لذلك تم الاستعانة ببيانات عن الفائض والعجز في موازنة المملكة (X4) لتبين حاجة السعودية إلى الأموال؛ ووفقاً لذلك ستكون المعادلة الثالثة كما يأتي:

$$Y_2 = f(X_1, X_2, X_3, X_4).......(3)$$

إن تغيرات المستوى العام للأسعار على المستوى العالمي تترك آثاراً بينة في أسعار النفط الخام وتوسع حاجة البلدان النفطية إلى الموارد النقدية، وبخاصة أن الغالبية من تلك البلدان تواجه زيادة في الإنتاج النفطي عند انخفاض الأسعار النفطية في ظل فرضية واقعية أحادية المورد والحاجة إلى الدخل. ومن ثم، فإن هذه البلدان وفي ظل الحاجة إلى السوق الخارجية لتمويل استيراداتها، فإنها ستحتاج إلى مقابلة التغيرات في المستوى العام للأسعار من خلال سعر البرميل الخام.

لذلك دعت الحاجة إلى استخدام سعر الخام العالمي المقيس (السعر العالمي للنفط مستبعداً منه الآثار التضخمية للاقتصاد العالمي)، المعبر عنه

بواسطة (X5) لتلافي تأثير الآثار التضخمية للأسعار النفطية في الاقتصاد العالمي.

$$Y_2 = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)........(4)$$

أخيراً ستصبح الصيغة النهائية لنموذج السياسة السعرية بعد إدخال المتغير العشوائي إلى النموذج كالآتي:

$$Y_2 = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + U_i.....(5)$$

ثالثاً: تقدير دالة السياسة الإنتاجية وتحليلها

بعد استخدام اختبار معامل تصحيح الخطأ القائم على استبعاد أثر القيم الشاذة من التحليل، تم استبعاد العامين 1981 و2008 من القياس لكونهما يحتويان على قيم لها تأثير مشوش في أداء النموذج ضمن مدة القياس (1972–2009)، وهكذا اقتصرت هذه المدة على هذه السنوات.

وقد استُخدم نموذج التقدير الخطي في تقدير دالة السياسة الإنتاجية النفطية للمملكة العربية السعودية، وذلك لأسباب عدة لعل أهمها محاولة التخلص من بعض مشاكل القياس الاقتصادي. ومن أجل الحصول على أفضل توفيق للنموذج استُخدمت طريقة Stepwise (أو طريقة الحذف الإرجاعي) في عمل الانحدار التي قادت إلى استبعاد اثنين من المتغيرات المستقلة غير المعنوية، وهكذا اقتصر النموذج على متغيرات مستقلة أربعة، كما يأتي:

$$Y_1 = -14546 \; - 3.318\, X_3 + 0.28999\; X_4 + 166.95\, X_5 - 400.79\, X_6$$
$$(6.02) \quad (2.23) \quad (4.41) \quad (5.06) \quad (4.28)$$

ويتضح من نتائج التقدير لهذا النموذج أن 85.7٪ من التغيرات الحاصلة في إنتاج المملكة من النفط الخام تعود إلى تأثير مجموعة المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج. أما النسبة المتبقية، وهي 14.3٪، فتعود إلى تأثير متغيرات أخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج، وتسمى عادة بمتغير حد الخطأ العشوائي.

في حين تشير قيمة اختبار (F) المحتسبة إلى معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (4،31)، فإن اختبار كلاين* يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة.

تشير قيم اختبار (t) المحتسبة إلى معنوية جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في هذا النموذج عند مستوى معنوية (050.) ودرجات حرية (4،31). أما القيمة المحتسبة لاختبار DW** فإنها لا تؤكد وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لوقوعها ضمن منطقة عدم التأكد الموجبة من الاختبار التي يكون فيها القرار الإحصائي غير محسوم، وهذا يشير إلى أن

* يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود مشكلة التعدد الخطي بين قيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة)؛ إذ يعتقد كلاين R. Klien أن مشكلة التعدد الخطي تحصل عندما تكون (r2ij>R2)، إذ يمثل rij معامل الارتباط الجزئي بين المتغير المستقل (Xi) و(Xj) وأن i لا يساوي j .

** اختبار DW : وهو من الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي، كما أنه يعد الأكثر دقة وشيوعاً وذلك لسهولته وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة، وهو يعتمد على بواقي الانحدار المقدر.

للعوامل التصادفية (الحروب و الكوارث والثورات...إلخ) تأثيراً في أداء السوق الدولية للنفط، الذي سيؤثر حتماً في إنتاج السعودية من النفط الخام.

إن الاستهلاك المحلي السعودي من المشتقات النفطية بدأ منخفضاً مع بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، في حين تجاوز هذا الاستهلاك حاجز المليون برميل يومياً في عام 2002؛ وذلك نظراً للتوسع الحاصل في القاعدة الصناعية في المملكة، ومن ثم تضاعفت حاجة قطاعات الاقتصاد السعودي إلى استهلاك الطاقة.

الجدول (6)

تقدير دالة السياسة الإنتاجية السعودية للفترة 1972–2009

أسماء المتغيرات	المتغيرات
الإنتاج النفطي السعودي من النفط الخام للفترة 1972-2009	Y1
احتياطي السعودية من النفط الخام (استبعد)	X1
سعر الخام السعودي العربي الخفيف (استبعد)	X2
الاستهلاك المحلي السعودي من المنتجات المكررة	X3
الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية	X4
حصة أوبك إلى الإنتاج العالمي من النفط	X5
النشاط الاقتصادي العالمي	X6

المقدرات	المعاملات	اختبار (t)	درجات الحرية	الاختبارات	مصفوفة الارتباط
Constant	-14546	6.02	4	R2=85.7%	X3 X4 X5 X4 0.918 X5 -0.374- 0.118 X6 0.059 0.264 0.474
X3	-3.318	2.23	31	R-2=83.9%	
X4	0.28999	4.41	35	F=46.57	
X5	166.95	5.06		DW=1.53	
X6	-400.79	4.28			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني للمتغيرات المستخدمة.

إن نتائج التقدير تشير إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين استهلاك المملكة من المشتقات النفطية وإنتاجها من النفط الخام، وأن هذه العلاقة كانت غير منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية، فهي تعني أن تغيراً في استهلاك المملكة من المشتقات النفطية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى تغير معاكس في كمية الإنتاج بمقدار 3.318 وحدة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة؛ ولعل السبب في ذلك يكمن في أن هناك حصة إنتاجية من النفط الخام تتحدد بين البلدان الأعضاء في أوبك، يذهب جزء منها إلى الاستهلاك المحلي في هذه البلدان، ومنها السعودية التي تبين البيانات المعتمدة في هذا البحث أن نسبة الزيادة في إنتاج النفط الخام في سنوات مختلفة كانت أكبر من نسبة الزيادة في استهلاك المشتقات النفطية في هذا البلد.

وجاء الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية على علاقة طردية مع مقدار ما تنتجه المملكة من النفط الخام، وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية. فهي تعني أن تغيراً في الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية بمقدار وحدة واحدة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم الإنتاج السعودي من النفط الخام بمقدار 0.28999 وحدة، وهكذا تبين هذه النتيجة أن زيادة الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية سيكون دافعاً للمملكة العربية السعودية أن تزيد حجم إنتاجها من النفط الخام.

وبالعودة إلى حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط، فإنها كانت الأكثر معنوية من بين المتغيرات الداخلة في هذا النموذج، إذ كانت على علاقة طردية

مع المتغير المعتمد ومنسجمة مع المنطق الاقتصادي، فهي تعني أن تغيراً بمقدار وحدة واحدة (واحد بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط) في حصة أوبك من الإنتاج العالمي للنفط مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في إنتاج المملكة من النفط الخام بمقدار 166.95 ألف برميل يومياً.

في حين أن هناك متغيرين مستقلين كانا قد استبعدا من النموذج؛ وذلك بسبب سعي الباحث في عمله لتجاوز عدد من مشاكل القياس والحصول على أفضل توفيق للنموذج، إلا أن هذين المتغيرين كانا الأقل معنوية من بين المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج، إذ لم تتأثر قيمة معامل التحديد (R^2) بعد استبعادهما من النموذج إلا قليلاً.

ولعل السبب في انخفاض معنوية متغير الاحتياطي النفطي السعودي يعود إلى أنه، وبالرغم من أن حجم الإضافات إلى الاحتياطي كان مستمراً في الزيادة نتيجة للاكتشافات النفطية الكبيرة في أماكن مختلفة من المملكة، فهناك تناوب من حيث الزيادة والنقصان في حجم الإنتاج النفطي السعودي على طول مدة الدراسة بسبب دور المنتج المرجح الذي مارسته السعودية ضمن أوبك.

وأما فيما يخص المتغير الخاص بالنشاط الاقتصادي العالمي المعبر عنه بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي العالمي، فتشير البيانات الخاصة به إلى وجود زيادة كبيرة في الإنتاج النفطي السعودي في عدد من السنوات، في وقتٍ كان هناك انخفاض بنسبة الزيادة في معدل النمو في الناتج القومي

الإجمالي العالمي، هذا فضلاً عن وجود زيادة في الإنتاج السعودي من النفط الخام حتى مع انخفاض معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي في عدد من السنوات. ولهذا السبب كانت هناك علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين النشاط الاقتصادي العالمي وحجم الإنتاج النفطي السعودي، فهي تعني أن تغيراً في معدل النمو الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير معاكس في حجم الإنتاج النفطي السعودي بمقدار 400.79 ألف برميل يومياً.

وتم الحصول على النموذج الآتي لكن قبل استبعاد اثنين من المتغيرات المستقلة، وذلك باستخدام طريقة Stepwise في عمل الانحدار التي قادت فيما بعد إلى الحصول على النموذج السابق الذي تم اعتماده في التحليل:

$$Y_1 = -14833 + 0.00204X_1 + 19.4X_2 - 4.38X_3 + 0.299X_4 + 157X_5 - 417X_6$$
$$(6.06) \quad (0.33) \quad (1.20) \quad (2.46) \quad (4.33) \quad (4.54) \quad (3.95)$$

$$R^2 = 86.5\%,\ R^{-2} = 83.8\%,\ DF = 6{,}29,\ F = 31.08,\ DW = 1.66$$

رابعاً: تقدير دالة السياسة السعرية وتحليلها

استُخدم النموذج اللوغارتمي في تقدير دالة السياسة السعرية للمملكة العربية السعودية، وقد تم الحصول على النموذج المقدر لكن بعد حذف اثنين من المتغيرات المستقلة وذلك باستخدام طريقة Stepwise في عمل الانحدار التي قادت إلى استبعاد اثنين من المتغيرات المستقلة غير المؤثرة؛ وهما: متغير الفائض، والعجز بالموازنة وذلك لوجود بيانات سالبة الإشارة فيه، وينجم

عن استخدام هذا المتغير انخفاض في عدد درجات الحرية للنموذج ومـن ثـم اقتصار هذا المتغير على مشاهدات الفائض فحسب، كـما تـم اسـتبعاد متغـير الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة البديلة الذي عمل على إبقـاء النمـوذج يعاني مشكلة الارتباط الذاتي التي ألقت بظلالها على أداء المتغيرات العاملة في هذا النموذج، وهكذا جاء النموذج بالصيغة الآتية:

$$\ln Y_2 = -25.770 - 7.3660 \ln X_1 + 9.7522 \ln X_2 + 9.7522 \ln X_5$$
$$(10.30) \quad (10.41) \quad (16.82) \quad (22.91)$$

الجدول (7)

تقدير دالة السياسة السعرية السعودية للفترة 1972–2009

المتغيرات	أسماء المتغيرات
Y2	سعر الخام السعودي العربي الخفيف للفترة 1972-2009
X1	الإنتاج العالمي من النفط الخام
X2	الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة
X3	الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة البديلة (استُبعد)
X4	الفائض والعجز في موازنة المملكة (استُبعد)
X5	السعر المقيس للنفط الخام

مصفوفة الارتباط	الاختبارات	درجات الحرية	اختبار (t)	المعاملات	المقدرات
X_1 X_2	R2=97.2%	3	10.30	-25.770	Constant
X_2 0.955	R-2=97.0%	34	10.41	-7.3660	X1
X_5 0.115	F=394.58	37	16.82	9.7522	X2
0.067	DW=1.49		22.91	0.98540	X5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني للمتغيرات المستخدمة.

تشير نتائج التقدير لهذا النموذج إلى أن 97.2٪ من التغيرات الحاصلة في سياسة تسعير المملكة لخامها العربي الخفيف تعود إلى المتغيرات المستقلة الثلاثة المعتمدة في هذا النموذج. أما النسبة المتبقية 2.8٪ فإنها تعود إلى تأثير مجموعة من المتغيرات غير داخلة في القياس، يطلق عليها عادة متغير حد الخطأ العشوائي.

إن القيمة المحتسبة لاختبار (F) تظهر معنوية النموذج عند مستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (3,34). وفي حين أن اختبار Klein يؤكد خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، فإن قيمة اختبار DW المحتسبة لا تؤكد، وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ العشوائي، وذلك لوقوع القيمة المحتسبة للاختبار في منطقة عدم التأكد الموجبة التي يكون القرار الإحصائي فيها غير محسوم نهائياً.

وبالعودة إلى تحليل أثر المتغيرات المستقلة المستخدمة ضمن هذا النموذج في المتغير المعتمد، نجد أن هناك علاقة عكسية ذات تأثير معنوي كبير بين حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام وسعر الخام السعودي العربي الخفيف. إن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي، إذ تؤكد النظرية الاقتصادية ضمن إطارها الجزئي في التحليل أن زيادة الكمية المعروضة من سلعة ما مع ثبات العوامل الأخرى ستؤدي إلى انخفاض سعرها في السوق والعكس صحيح.

تشير نتائج التقدير لهذا النموذج إلى أن تغيراً نسبياً في حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام بمقدار ألف برميل يومياً طوال الفترة 1972-2009 مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة سيؤدي إلى تغير نسبي معاكس في سعر الخام السعودي بمقدار 7.3660 دولارات.

إن أغلب البلدان المنتجة للنفط تسعى للحصول على أعلى العوائد من صادراتها النفطية، وذلك لأن أغلب هذه البلدان ذات اقتصاد أحادي الجانب، إذ تستفيد هذه البلدان من عوائدها النفطية في تمويل موازناتها الحكومية وخططها الاستثمارية المستقبلية، فكلما ازدادت حاجتها إلى المال ارتفعت الأصوات مطالبة بزيادة الأسعار النفطية؛ إذ إن الأسعار المنخفضة للغاية تؤثر في إيرادات البلدان المنتجة وإمكانات نموها، وتؤثر كذلك في الاستثمار في مراحل الصناعة النفطية مما يؤثر في سلامة الإمدادات النفطية وأمنها. لكن الأسعار المرتفعة للغاية تؤثر في اقتصادات البلدان النامية المستهلكة للنفط، وتؤثر كذلك في نمو الطلب العالمي على النفط، لذلك فإن التغيرات الحادة في الأسعار لا تخدم البلدان المنتجة أو المستهلكة أو الاقتصاد العالمي مما يستدعي ذلك تكاتف الجهود في السوق النفطية، ولقد عملت المملكة على تنسيق جهود البلدان المنتجة وفتحت قنوات الحوار مع البلدان المستهلكة لتحقيق ذلك الاستقرار.

بالعودة إلى نتائج التقدير الخاصة بهذا النموذج نجد أن هناك علاقة طردية ذات تأثير معنوي بين حجم الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة

مع سعر الخام السعودي، إن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي فهي تعني أن تغيراً نسبياً في حجم الاستهلاك العالمي من المنتجات المكررة بمقدار ألف برميل يومياً طوال فترة الدراسة مع ثبات العوامل الأخرى، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في سعر الخام السعودي بمقدار 9.7522 دولارات.

إن البلدان النفطية (ومنها المملكة العربية السعودية) هي بلدان ريعية؛ لذلك فإن أي تغير يطرأ على أسعار النفط سينعكس تأثيره في اقتصاداتها، فالتضخم الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الذي ستعانيه البلدان الصناعية المستهلكة للنفط سينعكس تأثيره في البلدان المنتجة للنفط التي ستستورده من الأولى على شكل سلع استهلاكية وسلع وسيطة وإنتاجية وذلك بحكم احتياجها لهذه السلع. لذلك، فإن على البلدان النفطية ألا تهمل هذا المتغير من حساباتها عند إعدادها لسياستها التسعيرية.

وتشير نتائج التقدير كذلك إلى أن السعر العالمي المقيس للنفط (السعر العالمي للنفط مستبعداً منه الآثار التضخمية للاقتصاد العالمي) له تأثير معنوي كبير في سعر الخام السعودي وأنه على علاقة طردية معه، هذا يعني أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الآلية التي تعتمدها المملكة في وضع أسعار لخامها العربي الخفيف وبين السعر العالمي المقيس للنفط؛ فالسعودية تسعى دائماً لتجنب كل ما له تأثير سلبي في حركة النشاط الاقتصادي العالمي على سياستها السعرية للنفط. ويعني ذلك أن تغيراً نسبياً في هذا السعر بمقدار دولار واحد مستبعداً

منه الآثار التضخمية، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، سيؤدي إلى تغير نسبي مقابل في سعر الخام السعودي بمقدار0.98540 دولار، ولقد جاء سلوك هذا المتغير على انسجام وتوافق مع المنطق الاقتصادي.

تم الحصول على النموذج الآتي قبل استبعاد اثنين من المتغيرات المستقلة، وذلك باستخدام طريقة Stepwise في عمل الانحدار التي قادت فيما بعد إلى الحصول على النموذج السابق الذي تم اعتماده في التحليل:

$$\ln Y_2 = -20.473 + 4.567 \ln X_1 + 5.729 \ln X_2 + 0.9970 \ln X_3 - 0.04038 \ln X_4 + 1.16064 \ln X_5$$
$$(3.77) \quad (3.49) \quad (3.13) \quad (2.18) \quad (1.92) \quad (20.41)$$

$$DW = 0.95 \;, \; F = 443.62 \;, \; DF = 5{,}18 \;, \; R^{-2} = 99.0\% \;, \; R^2 = 99.2\%$$

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. لم يكن لعامل الارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط، ومن ثم ما يقود إليه من تذبذب في العوائد النفطية للمملكة، أي دور في التأثير على جهود الاستكشافات النفطية الجديدة في السعودية نظراً لما تتطلبه من تمويل. بل على العكس وجد أن أغلب هذه الاكتشافات وما أضافته إلى الاحتياطيات النفطية للمملكة كانت في أوقات شهدت فيها الصناعة النفطية السعودية انخفاضاً في الأسعار العالمية للنفط الخام، وبخاصة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

2. لقد ظهر أن أدنى معدل إنتاج سنوي للنفط الخام أنتجته السعودية كان في تلك المدة التي مارست فيها السعودية دور المنتج المرجح ضمن أوبك ،وتحديداً في عام 1985 والذي بلغ 3175 ألف برميل يومياً، أما أقصى معدل إنتاج سنوي للنفط الخام أنتجته السعودية فكان في عام 2010 عندما أنتجت السعودية نحو 10007 آلاف برميل يومياً.

3. إن زيادة الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية في السعودية طوال فترة الدراسة يعود إلى التوسع الحاصل في القاعدة الصناعية للمملكة، فضلاً عن التطور الحاصل في قطاعات الاقتصاد المختلفة كافة، على أنه لم يكن له تأثير معنوي في تقرير السياسة السعرية التي تتبعها المملكة المعبر عنها بسعر خامها النفطي.

4. لم يكن لكل من احتياطي السعودية من النفط الخام وسعر الخام السعودي العربي الخفيف الذي يعد سعراً رسمياً لأوبك تأثير معنوي في تقدير دالة السياسة الإنتاجية للنفط الخام في المملكة العربية السعودية للفترة موضوع الاختبار.

5. إن الاستهلاك العالمي من المشتقات النفطية وحصة أوبك إلى الإنتاج العالمي من النفط كانا على علاقة طردية ذات تأثير معنوي في تقدير دالة السياسة الإنتاجية للنفط الخام في المملكة العربية السعودية للفترة موضوع الاختبار.

6. جاء كل من الاستهلاك المحلي السعودي من المنتجات المكررة والنشاط الاقتصادي العالمي على علاقة عكسية ذات تأثير معنوي في تقدير دالة السياسة الإنتاجية للنفط الخام في المملكة العربية السعودية للفترة موضوع الاختبار.

7. إن الطلب على النفط الخام المعبر عنه بالاستهلاك العالمي من المنتجات النفطية المكررة كان له تأثير معنوي إيجابي في تقرير السياسة السعرية التي تتبعها المملكة العربية السعودية.

8. من أولويات السياسة النفطية السعودية ضمن الإطار الدولي لها أنها تسعى دائماً لإبقاء النفط المصدر الأول في إنتاج الطاقة عالمياً؛ إذ إن الأسعار المرتفعة للنفط ستؤدي إلى دخول منتجين ثانويين إلى السوق النفطية، فضلاً عن قيام البلدان المستهلكة بزيادة جهودها وأبحاثها للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة تكون بديلة عن النفط، ولهذا فإن الاستهلاك العالمي من مصادر الطاقة البديلة لم يكن له تأثير معنوي في تقرير السياسة السعرية التي تتبعها المملكة.

9. إن متغير حاجة البلدان النفطية (ومنها السعودية) إلى الموارد النقدية، المعبر عنه بالفائض والعجز في الموازنة العامة للمملكة، لم يكن له تأثير معنوي في تقرير السياسة السعرية التي تتبعها السعودية؛ أي إن السعودية دولة تؤكد سياستها القائمة على استقرار السوق وليس السعي وراء العوائد النقدية القصيرة الأمد.

10. إن السعر المقيس للنفط الخام يعكس حاجة البلدان المنتجة للنفط إلى السوق الخارجية لتمويل استيراداتها، وستحتاج هذه البلدان إلى مقابلة التغيرات في المستوى العام للأسعار من خلال سعر البرميل الخام، وذلك لتلافي الآثار التضخمية للأسعار النفطية في الاقتصاد العالمي. وهكذا جاءت نتائج التقدير لهذا النموذج لتؤكد أن التأثير المعنوي الأكبر لدالة السياسة السعرية النفطية للمملكة العربية السعودية يعود إلى هذا المتغير الذي تسترشد به المملكة كثيراً عند تقرير سياستها السعرية للنفط الخام. لذلك، فإنه من الأفضل للبلدان النفطية ألا تهمل هذا المتغير من حساباتها عند إعدادها لسياساتها السعرية؛ إذ إنه وفي ظل حاجتها إلى الأسواق الخارجية لتمويل استيراداتها، فإنها ستحتاج إلى مقابلة التغيرات في المستوى العام للأسعار من خلال سعر برميلها الخام.

11. إن العوامل الاقتصادية لم تكن وحدها التي وجهت سياسة المملكة العربية السعودية، بل إن شعور المسؤولين فيها بالمسؤولية تجاه البلدان النامية غير المنتجة للنفط هو الذي أملى عليها أن تقف أمام موجة الارتفاع الحاد في الأسعار التي شهدتها السوق النفطية مع مطلع الثمانينيات، إذ قامت السعودية بزيادة إنتاجها النفطي لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في حالات عدة.

12. إن السياسة النفطية السعودية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في السوق النفطية، فانخفاض مرونة الطلب على النفط الخام في الأمد القصير

مكنت البلدان المنتجة للنفط (وبخاصة السعودية) من تحديد أسعار النفط، لكن في الأمد الطويل أصبح بالإمكان إحلال البدائل محل النفط، ومن ثم تقوضت قدرة البلدان المنتجة للنفط على تحديد الأسعار.

ثانياً: التوصيات

1. إن استقرار أسعار النفط الخام في السوق العالمية يتطلب توافقات بين أطراف عدة (منها أوبك)؛ لذلك يتعين على السعودية ألا تعود إلى دور المنتج المرجح في أوبك الذي يسعى للإبقاء على الأسعار النفطية عند مستويات معينة، بل ينبغي عليها الاستمرار في ممارسة دور المنتج المشارك في أوبك.

2. تعد الأسعار المرتفعة للنفط من الأمور المعوقة لنمو الاقتصاد العالمي، كما أن الأسعار المنخفضة للنفط تضر اقتصادات البلدان المنتجة وتعرقل تطور الصناعة النفطية فيها التي تتطلب قدراً كبيراً من الأموال لصيانتها وتوسيعها في ظل الحاجة المالية والقدرة الاقتصادية للبلدان النفطية. لذلك، فمن الضروري أن يكون هناك تركيز على السعر العادل الذي يحقق مصلحة جميع الأطراف (المنتجة والمستهلكة للنفط).

3. نتيجة لتأرجح أسعار النفط الخام بين الارتفاع والانخفاض، فإنه ينبغي ألا يُربط السعر العادل للبرميل النفطي بإطار سعري جامد.

4. إن الأسعار المنخفضة للنفط كما كانت عائقاً في الحد من دخول المنتجين الثانويين إلى السوق، كانت كذلك عائقاً في تطوير الصناعة النفطية؛ وبالنتيجة انخفضت مستويات الإنتاج النفطية في بلدان عدة منتجة للنفط. إذ لم تستطع السعة الاحتياطية التي بنتها السعودية الحد من ارتفاع مستويات الأسعار فيما بعد، لذلك على البلدان النفطية (ومنها السعودية) أن تفكر في وضع حدود دنيا للأسعار النفطية لا ينبغي القبول بها دونها، وذلك من أجل تطوير هذه الصناعة.

5. إن السعودية بما تمتلكه من طاقات إنتاجية واحتياطيات نفطية كبيرة عليها ألا تعول على السوق الفورية للنفط، بل يجب أن يكون لديها زبائنها الخاصون بها، وذلك باستمرارها في تأسيس مشاريع نفطية مشتركة وفق المتطلبات البيئية مع البلدان المستهلكة للنفط، والتوسع في هذه الفكرة، وبخاصة مع البلدان الآسيوية التي شهدت نمواً اقتصادياً كبيراً مثل الهند والصين.

6. وضع المنتجات المكررة وفق السوق العالمية للنفط، وتوسيع شبكات التوزيع المشتركة.

7. توسيع إمكانيات العرض البحري العائم للنفط الخام والمشتقات النفطية قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية حول العالم.

8. المراجعة المستمرة للأسعار والإنتاج.

الهوامش

1. انظر:

Richard Mac George, "What is Energy Policy and Why Do We Need It?" (1999), 1, http://www.ridway.co.nz/Files/EnergyPolicy.pdf

2. علي النعيمي، «مواقف المملكة حول العلاقات المتداخلة بين الاقتصاد والطاقة والبيئة»، 2001، 2، انظر:

http://www.mopm.gov.sa/archive/speechs/aspeech_france_25401.pdf

3. انظر:

Ernst R. Berndt, "Aggregate Energy, Efficiency, And Productivity Measurement," *Annual Review of Energy* vol. 3 (1978): 225.

4. أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1994)، ص127.

5. «استهلاك النفط والطاقة في الدول العربية»، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 21، العدد 75 (الكويت: 1995)، ص83.

6. انظر:

Richard L. Gordon, "Alternatives to Oil and Natural Gas, Proceedings of the Academy of Political Science," *The National Energy Problem* vol. 31, no. 2 (December 1973): 75.

7. انظر:

Harrison Brown and Kirk R. Smith, "Energy for the People of Asia and the Pacific," *Annual Review of Energy* vol. 5 (1980): 174.

8. أحمد حسين الهيتي، واقع وآفاق تطوير المصادر البديلة للنفط الخام، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تشرين الأول/ أكتوبر 1970، ص150.

9. انظر:

S. Hayden Lesbirel, "The Political Economy of Substitution Policy: Japan's Response to Lower Oil Prices," *Pacific Affairs* vol. 61, no. 2 (Summer 1988): 301.

10. انظر:

James M. Griffin and Weiwen Xiong, "The Incentive to Cheat: An Empirical Analysis of OPEC," *Journal of Law and Economics* vol. 40, no. 2 (October 1997): 299.

11. انظر:

D. G. Aperjis, Oil Export Policy and Economic Development in OPEC, *Annual Review of Energy* vol. 9 (1984): 196.

12. انظر:

Euclid A. Rose, "OPEC's Dominance of the Global Oil Market: The Rise of the World's Dependency on Oil," *Middle East Journal* vol. 58, no. 3 (Summer 2004): 441.

13. انظر:

Mohammed Abu al Khail, "The Oil Price in Perspective," *International Affairs* vol. 55, no. 4 (October 1979): 529.

14. علي إبراهيم النعيمي، «الجوانب الاستراتيجية للطاقة وسياسة المملكة النفطية»، 1999، ص4، انظر:

http://www.mopm/gov.sa/archive/speechs/aspeech_usa_w_81299.pdf

15. علي إبراهيم النعيمي، «السياسة النفطية للمملكة في سوق عالمية متغيرة»، 1997، ص2، انظر:

www.mopm.gov.sa/archive/speechs/aspeech_bakeen_171097.pdf

16. انظر:

Ali Al-Naimi, "Saudi Oil Policy in a Globalized and Dynamic Market," 1997, 2-3, http://www.mopm.gov/archive/speechs/e_sp_china151097.pdf

17. www.saudiaramco.comhttp://

18. علي النعيمي، «رؤية وأهداف خادم الحرمين الشريفين للصناعة والسياسة النفطية السعودية»، 2002، ص13-19، انظر:
http://www.mopm.gov.sa/archive/speechs/kfahad20Yrs.pdf

19. علي النعيمي، «مواقف المملكة حول العلاقات المتداخلة بين الاقتصاد والطاقة والبيئة»، 2001، ص1، انظر:
http://www.mopm.gov.sa/archive/speechs/aspeech_france_25401.pdf

20. «كلمة معالي المهندس علي إبراهيم النعيمي»، 2002، ص1، انظر:
http://www.mopm.gov.sa/archive/speechs/HRCHCrownPrinceUSADnr2002.pdf

21. انظر:
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2009-06/02/content_887232.htm

22. www.mopm.gov.sahttp://

23. علي النعيمي، «رؤية وأهداف خادم الحرمين الشريفين للصناعة والسياسة النفطية السعودية»، مرجع سابق، ص20-21.

24. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142 (الكويت: 1989)، ص221-223.

25. http://www.lancs.ac.uk

26. http://energytrends.pnl-gov/japan/ja004.htm

27. http://www.iea.org

28. www.whitehouse.govhttp://

29. انظر:
http://www.saudiaramco.com/irj/portal/anonymous?favlnk=%2FSaudiAramcoPublic%2Fdocs%2FOur+Business%2FEnvironment&ln=ar

30. ورقة المملكة العربية السعودية، مؤتمر الطاقة العربي الثامن (عمَّان: 2006)، ص88-89.

31. علي إبراهيم النعيمي، «السياسة النفطية للمملكة في سوق عالمية متغيرة»، مرجع سابق، ص8–9.

32. انظر:

F. J. Chalabi, "OPEC and Struggle to Control Oil Prices," 1988, 5, http://www.cges.co.uk/pdf-otherpapersOPECoilprices31.pdf

33. انظر:

James Richard, "New cohesion in OPEC's Cartel? Pricing and Politics," 1999,1, http://www.biu.ac.il/soc/besa/meria/journal/1999/issue2/jv3n202.html

34. انظر:

Julian Darley, "The Future of Global Oil Supply: Saudi Arabia," 2005, 1-4, http://www.festa.org/documents/energy/oil future.pdf

35. بابلو بينافيدس، هل ينفد البترول، ترجمة شريفة دحروش (2010)، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0CB896FC-3787-407A-88FB-DA78B2A63DEB.htm

36. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة–آفاق و مستجدات (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، حزيران/ يونيو 2001)، ص16.

37. علي أحمد هارون، جغرافية المعادن ومصادر الطاقة (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007)، ص295–296.

38. انظر:

Kenneth C. Hoffman and David O. Wood, "Energy System Modeling and Forecasting," *Annual Review of Energy* vol. 1 (1976): 423.

39. وليد إسماعيل السيفو، المدخل إلى الاقتصاد القياسي (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص66.

نبذة عن المؤلف

عمار محمد سلو العبادي: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الموصل في العراق عام 2006.

يعمل حالياً مدرساً لمادتي السياسة النفطية والقياس الاقتصادي في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة دهوك في العراق منذ عام 2008. وكان قد عمل في المعهد العالي لإعداد المعلمين في ليبيا خلال الفترة 1998-1999.

نشر له عدد من البحوث الاقتصادية في الدوريات العراقية، منها: «محددات الطلب على مصادر الوقود في العراق للمدة 1970-1995»، **بحوث مستقبلية**، العدد 20 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)؛ و«نمذجة أدوار المملكة العربية السعودية في السوق النفطية في إطار أوبك»، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد 13 (2009)؛ و«أسعار الفائدة وفكرة النضوب وتوجهات أسعار النفط الخام»، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد 15 (2009).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

.13	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

.41	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
.42	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
.43	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
.44	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
.45	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
.46	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
.47	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
.48	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
.49	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
.50	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
.51	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
.52	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
.53	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
.54	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
.55	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
.56	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
.57	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

127. ثامر كامل محمد — الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128. فاطمة حافظ — تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129. مصطفى علوي سيف — استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130. محمد بوبوش — قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131. راشد بشير إبراهيم — التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132. سامي الخزندار — تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133. محمد عبدالحميد داود — الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134. عبدالله عبدالكريم عبدالله — تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135. أحمد محمود الأسطل — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136. محسن محمد صالح — النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137. رضوان زيادة — الإسلام السياسي في سوريا
138. رضا عبدالسلام علي — اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139. عبدالوهاب الأفندي — أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

.140	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
.141	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
.142	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
.143	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
.144	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
.145	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
.146	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
.147	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
.148	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
.149	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل
.150	محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
.151	بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية
.152	محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
.153	محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

.154	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
.155	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
.156	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
.157	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
.158	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
.159	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟
.160	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
.161	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
.162	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
.163	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
.164	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه: **الكتب**: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة. **الدوريات**: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالـة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae